

بنك فيصل الإسلامي المصري
(شركة مساهمة مصرية)
القوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م
الموافق ٢٤ ذوالحجة ١٤٤٥ هـ

BDO خالد وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م

المحتويات	رقم الصفحة
تقرير الفحص المحدود لمراقبي الحسابات	
قائمة المركز المالي الدورية المجمعة	١
قائمة الدخل الدورية المجمعة	٢
قائمة الدخل الشامل الدورية المجمعة	٣
قائمة التغير في حقوق الملكية الدورية المجمعة	٤
قائمة التدفقات النقدية الدورية المجمعة	٥-٦
السياسات المحاسبية والإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة	٧ - ٥٥

تقرير الفحص المحدود على القوائم المالية الدورية المجمعة

إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة
بنك فيصل الإسلامي المصري "ش.م.م."

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة المرفقة لبنك فيصل الإسلامي المصري "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في قائمة المركز المالي المجمع في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ وكذا القوائم المجمعة للدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الدورية المجمعة هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية الدورية المجمعة، وتختصر مسؤوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية المجمعة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأى مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية المجمعة.

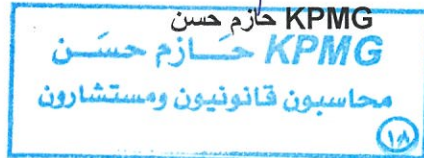
الاستنتاج

وفي ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المجمعة المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المجمع في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ وعن أدائها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية الدورية المجمعة.

مراقب الحسابات

فارس عامر إمام عامر

سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٣٠



مهند طه خالد

سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٣٧٥
BDO خالد وشركاه

القاهرة في ٢٩ أغسطس ٢٠٢٤

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

قائمة المركز المالي الدورية المجمعة

في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م الموافق ٢٤ ذو الحجة ١٤٤٥ هـ

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م بالألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م بالألف جنيه مصري	إيضاح رقم	
			الأصول
١٢,٦٧٦,٦٣٩	١٦,٥٠٥,٨٥٤	(١٥)	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري
٤٦,٢٥١,٨٣٠	٦٠,١٦٣,٧٢٣	(١٦)	أرصدة لدى البنوك
١,٩٧٤,٦٠١	٢,١٣٨,٩٩٤	(١٧)	مخزون
٩٣٩,٧٤٠	١,٠٥٦,٧٤٦	(١٨)	عملاء وأوراق قبض
٦٤,٧٤٨	-	(١٩/أ)	مشاركات ومراجعات ومضاربات مع البنوك
١٢,٦٤٨,٣٤٦	١٢,٩٣٩,٤١٦	(١٩/ب)	مشاركات ومراجعات ومضاربات مع العملاء
			استثمارات مالية
٣٦,٧٠٤,٥٨٤	٣٨,٦٩١,١٦٨	(٢٠/أ)	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٤٦٣,٢٥٥	٤٥٩,٩١٢	(٢٠/ب)	بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
٥٩,٨٤٧,٦٧٢	٧٨,٣١٦,٥٢٩	(٢٠/ج)	بالتكلفة المستهلكة
٥٧٢,٠٧٨	٦٠٥,١٥٣	(٢٠/د)	استثمارات في شركات شقيقة
٦,٠٠٢,٠٤٦	٦,٦٨٢,٧٨٨	(٢١)	أصول أخرى
٢٥٨,٩٠٧	٣٣٣,٤٦٦	(٢٢)	أصول غير ملموسة
٢,٥٨٣,٩٠٩	٢,٧٥٢,٠٤٧	(٢٣)	أصول ثابتة
٢٩,٥٨٦	٢٩,٤٦١	(٢٤)	استثمارات عقارية
١٨١,٠١٧,٩٤١	٢٢٠,٦٧٥,٢٥٧		إجمالي الأصول
			الالتزامات وحقوق الملكية
			الالتزامات
١٦,٢٧٩,٩٩٠	١١,١٩٢,٥٣٠	(٢٥)	أرصدة مستحقة للبنوك
١١١,٨٧١	٦٦,٠٨٥		قروض طويلة الأجل
٥٥٣,٤٦٣	٧٠٧,٦٦٨		موردون و أوراق دفع
١٣٠,٢٠١,٧٨٠	١٦٤,٩١٢,٩٢٢	(٢٦)	الأوعية الادخارية وشهادات الادخار
٥,٥٥٧,٨٠٤	٦,٧٢٨,٩٨٢	(٢٧)	التزامات أخرى
٥٠٦,٢٢١	٧٧٦,٠١٥		التزامات ضريبية مؤجلة
٣٣١,٤٢٤	٣٢١,٠١٣	(٢٨)	مخصصات أخرى
٩٠٢,٩٦٥	٩٥٧,٨٦٢		التزامات ضريبية جارية
١٥٤,٤٤٥,٥١٨	١٨٥,٦٦٣,٠٧٧		إجمالي الالتزامات
			حقوق الملكية
٥,٦٧٧,٥٠٩	٥,٦٧٧,٥٠٩	(٢٩)	رأس المال المدفوع
(٩,٨٩٢)	(٩,٨٩٢)	(٢٩)	أسهم خزينة
٥,٩٥٩,٢٩٩	٩,٣١٦,٣١٣	(٣٠)	الاحتياطيات
١٤,٦٤٤,٣٤٣	١٩,٦٨٣,٦٠٨	(٣٠/و)	الأرباح المحتجزة (متضمنة أرباح الفترة/ السنة)
٢٦,٢٧١,٢٥٩	٣٤,٦٦٧,٥٣٨		إجمالي حقوق الملكية العائد الى مساهمين البنك
٣٠١,١٦٤	٣٤٤,٦٤٢		الحقوق غير المسيطرة
٢٦,٥٧٢,٤٢٣	٣٥,٠١٢,١٨٠		إجمالي حقوق الملكية
١٨١,٠١٧,٩٤١	٢٢٠,٦٧٥,٢٥٧		إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

المحافظ
عبد الحميد محمد أبو موسى

رئيس القطاع المالي
محمد على عمر

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة .
- تقرير الفحص المحدود (مرفق).

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
قائمة الدخل الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية
فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م الموافق ٢٤ ذو الحجة ١٤٤٥ هـ

إيضاح رقم	من ١ يناير ٢٠٢٤م الى ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م	من ١ أبريل ٢٠٢٤م الى ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م	من ١ يناير ٢٠٢٣م الى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣م	من ١ أبريل ٢٠٢٣م الى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣م
	بـ ألف جنيه مصرى	بـ ألف جنيه مصرى	بـ ألف جنيه مصرى	بـ ألف جنيه مصرى
عائد مشاركات ومراجعات ومضاربات والإيرادات المشابهة	(٦) ١٠,٦٥٤,٠٢٠	٥,٧٢٢,٤٦٦	٧,٥٧٦,٥٩٩	٣,٩٧١,٤٠٢
تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة	(٦) (٧,٠٠٥,٠٤١)	(٣,٦٧٠,٣٨٣)	(٤,٧٧٤,١١٩)	(٢,٥٩٢,٧٢٠)
المبيعات	(٦) ٢,٩٥٢,١١٦	١,٥٢٤,٩٦٠	٢,٠٥٤,٧٥٢	١,٠٦٣,٥٣٦
تكلفة المبيعات	(٦) (١,٩٧٦,٠٩٣)	(٩٣٦,٧٥٢)	(١,٤٥٦,٣٣٢)	(٨٢١,٧١٢)
صافي الدخل من العائد	(٦) ٤,٦٢٥,٠٠٢	٢,٦٤٠,٢٩١	٣,٤٠٠,٩٠٠	١,٦٢٠,٥٠٦
إيرادات الأتعاب والعمولات	(٧) ٢٩٩,٨٤٢	١٤٨,٤٤٩	٢٢٣,٧٠٦	١٠٢,٠٠٨
توزيعات الأرباح	(٨) ٢٢٨,٢٨٨	٢٥,٤٨١	١٧٩,٠٧٧	١٥,٩٩٤
صافي دخل المتاجرة	(٩) ٢٠٩,٧٤٩	٨,٤٤٣	٣٤,٩٦٢	٣٤,٤٤٥
أرباح الاستثمارات المالية	(٢٠/هـ) ٩٧,٨٩١	٣٧,٩١٤	٨٥,٠٦٤	٣٤,١٦٠
(عبء) الاضمحلال عن خسائر عمليات التوظيف والاستثمار	(١٠) (١,٢١٩,٦١١)	(١,١٠٩,٢٢٩)	(٤٨٠,٤٦٧)	(٣٦,٣٤٤)
مصروفات إدارية	(١١) (١,٤٨٢,٤٥٦)	(٧٢٦,١٦٠)	(١,٢١٧,٢٨١)	(٤٦٨,٧٩٤)
الزكاة المستحقة شرعا	(١٥٠,٠٠٠)	(٧٥,٠٠٠)	(١٢٥,٠٠٠)	(٧٥,٠٠٠)
إيرادات تشغيل أخرى	(١٢) ٤,٩٨٣,٥٥٥	٢٩٥,٣٤٢	١,٦١١,٧٩٨	٢٠,٢٠٧
الربح قبل ضرائب الدخل	٧,٥٩٢,٢٦٠	١,٢٤٥,٥٣١	٣,٧١٢,٧٥٩	١,٢٤٧,١٨٢
(مصروفات) ضرائب الدخل	(١٣) (٥٦٤,٥٦١)	(٤٠١,٩٩٢)	(٧٢٤,٦٨٧)	(٤٧٧,٩٨٣)
صافى أرباح الفترة قبل الحقوق غير المسيطرة	٧,٠٢٧,٦٩٩	٨٤٣,٥٣٩	٢,٩٨٨,٠٧٢	٧٦٩,١٩٩
الحقوق غير المسيطرة	(٧١,١١٢)	(٣٩,٢٨٢)	(٤٤,٩٨٩)	(٢٣,٣١٢)
صافى أرباح الفترة بعد الحقوق غير المسيطرة	٦,٩٥٦,٥٨٧	٨٠٤,٢٥٧	٢,٩٤٣,٠٨٣	٧٤٥,٨٨٧
نصيب السهم في الربح (جنيه)	(١٤) ١١,٢٣١		٤,٦٤٤	

المحافظ
عبد الحميد محمد أبو موسى

رئيس القطاع المالى
محمد على عمر

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
قائمة الدخل الشامل الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية
في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م الموافق ٢٤ ذوالحجة ١٤٤٥ هـ

من ١ يناير ٢٠٢٤م	من ١ أبريل ٢٠٢٤م	من ١ يناير ٢٠٢٣م	من ١ أبريل ٢٠٢٣م
الى ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م	الى ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م	الى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣م	الى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣م
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري
٦,٩٥٦,٥٨٧	٨٠٤,٢٥٧	٢,٩٤٣,٠٨٣	٧٤٥,٨٨٧
صافي أرباح الفترة من واقع قائمة الدخل			
<u>بنود لا يتم إعادة تبويبها في الأرباح والخسائر</u>			
٢,٧٤٧,٢٨٢	٦٤٨,٣٢٣	١,٣٤٩,٧١٨	٢٩٩,٨٢٠
صافي التغير في القيمة العادلة للإستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر			
<u>بنود قد يتم إعادة تبويبها في الأرباح والخسائر</u>			
٩٧,٣٤٤	(٤٤,٦٧٧)	(١٤٧,٩٩٥)	(١٣٨,٩٨٣)
صافي التغير في القيمة العادلة للإستثمارات في أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر			
٩٧,٩٤٥	٥٨,٦٧٥	١٣,٣٩١	٢,٠٢٥
التغير في الخسائر الأنتمائية المتوقعة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر			
٢,٩٤٢,٥٧١	٦٦٢,٣٢١	١,٢١٥,١١٤	١٦٢,٨٦٢
اجمالي بنود الدخل الشامل الاخر للفترة			
٩,٨٩٩,١٥٨	١,٤٦٦,٥٧٨	٤,١٥٨,١٩٧	٩٠٨,٧٤٩
اجمالي الدخل الشامل للفترة			

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
 قائمة التغير في حقوق الملكية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية
 في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م الموافق ٢٤ ذو الحجة ١٤٤٥ هـ

إيضاح	رأس المال المدفوع	الاحتياطيات بالآلاف جنيه مصري	الأرباح المحتجزة وصافي أرباح الفترة بالآلاف جنيه مصري	أسهم الخزينة بالآلاف جنيه مصري	إجمالي حقوق المالكية بالآلاف جنيه مصري	الحقوق غير المسيطر بالآلاف جنيه مصري	الإجمالي بالآلاف جنيه مصري
الأرصدة في ١ يناير ٢٠٢٤ م	٥,٦٧٧,٥٠٩	٥,٩٥٩,٢٩٩	١٤,٦٤٤,٣٤٣	(٩,٨٩٢)	٢٦,٢٧١,٢٥٩	٣٠,١,١٦٤	٢٦,٥٧٢,٤٢٣
صافي التغير في الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	٢,٩٤٢,٥٧١	٣,٠٩٦	-	٢,٩٤٥,٦٦٧	-	٢,٩٤٥,٦٦٧
توزيعات أرباح	-	-	(١,٥٠٥,٩٧٥)	-	(١,٥٠٥,٩٧٥)	(٢٧,٦٣٤)	(١,٥٣٢,٦٠٩)
المحول إلى احتياطي قانوني (عام)	-	٤٠٤,٧١١	(٤٠٤,٧١١)	-	-	-	-
المحول إلى احتياطي رأسمالي	-	٩,٧٣٢	(٩,٧٣٢)	-	-	-	-
صافي أرباح الفترة	-	-	١,٩٥٦,٥٨٧	-	٦,٩٥٦,٥٨٧	٧١,١١٢	٧,٠٢٧,٦٩٩
الأرصدة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م	٥,٦٧٧,٥٠٩	٩,٣١٦,٣١٣	١٩,٦٨٣,٦٠٨	(٩,٨٩٢)	٣٤,٦٦٧,٥٣٨	٣٤٤,٦٤٢	٣٥,٠١٢,١٨٠
الأرصدة في ١ يناير ٢٠٢٣ م	٥,٦٧٧,٥٠٩	٥,٣٤١,٠٢٥	١٢,٠٢١,٤٨٦	(٩,٨٩٢)	٢٣,٠٢٠,١٢٨	٢٨٦,١٧٣	٢٣,٣١٦,٣٠١
صافي التغير في الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	١,٢١٥,١١٤	(١٣٧,٣٢٣)	-	١,٠٧٧,٧٩١	-	١,٠٧٧,٧٩١
توزيعات أرباح	-	-	(١,٤٩٠,٠٧١)	-	(١,٤٩٠,٠٧١)	(٣٤,٤٧٤)	(١,٥٢٤,٥٤٥)
زيادة رأس المال	-	-	-	-	-	٣٦	٣٦
المحول من احتياطي المخاطر النكية عن أصول التملكها البنك	-	(١٤,٧٣٩)	١٤,٧٣٩	-	-	-	-
المحول إلى احتياطي قانوني (علم)	-	٤٤٦,٨٧٠	(٤٤٦,٨٧٠)	-	-	-	-
المحول إلى احتياطي رأسمالي	-	٦,٣٤٦	(٦,٣٤٦)	-	-	-	-
صافي أرباح الفترة	-	-	٢,٩٤٢,٠٨٣	-	٢,٩٤٢,٠٨٣	٤٤,٩٨٩	٢,٩٨٨,٠٧٢
الأرصدة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م	٥,٦٧٧,٥٠٩	٦,٩٩٤,٦١٦	١٢,٨٩٨,٦٩٨	(٩,٨٩٢)	٢٥,٥٦٠,٩٣١	٢٩٦,٧٢٤	٢٥,٨٥٧,٦٥٥

- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة.

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
قائمة التدفقات النقدية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية
في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م الموافق ٢٤ ذو الحجة ١٤٤٥ هـ

٣٠ يونيو ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصري	إيضاح رقم	
٣,٧١٢,٧٥٩	٧,٥٩٢,٢٦٠		التدفقات النقدية في أنشطة التشغيل
١٣٩,٦٠٧	١٩٠,٥٩٠	(١١)	صافي الأرباح قبل ضرائب الدخل
٣٥٦,٠٩٤	١,٥٤٢,٣٥٩		تعديلات لتسوية صافي الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل :
٢,١٦٨	٤,٩٤٦	(٢٨)	إهلاك أصول ثابتة واستثمارات عقارية وإستهلاك أصول غير ملموسة
٦,٨٠٣	(٢,٨٣٥)	(١٢)	اضمحلال الأصول
(٨٥,٠٦٤)	(٩٧,٨٩١)	(٢٠/هـ)	فروق إعادة تقييم المخصصات الأخرى بالعملة الأجنبية
(٦,١٤٠)	(٦,٤٢٩)		(رد) عبء مخصصات أخرى
(١٧٩,٠٧٧)	(٢٢٨,٢٨٨)	(٨)	(أرباح) استثمارات مالية
٣,٩٤٢,١٥٠	٨,٩٩٤,٧١٢		(أرباح) بيع أصول ثابتة
			توزيعات أرباح
			أرباح التشغيل قبل التغيرات في الأصول والالتزامات من أنشطة التشغيل
			صافي التغير في الأصول والالتزامات المتداولة
(٤,١٥٤)	(٣,٤٠٣,٥٦١)	(١٥)	أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي
٣٣٢,٥٥٧	(١٢,٤٣٦,٨٣١)	(ج/٢٠)	أوراق حكومية استحقاق أكثر من ٣ شهور
(٧٩,٦٦٨)	٣,٣٤٣	(ب/٢٠)	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
(١,٣٦٢,٥٧٧)	(١٦٤,٣٩١)	(١٧)	المخزون
(١٨٨,٣٤٥)	(١١١,٥٢٩)	(١٨)	عملاء وأوراق قبض
(٦٥,٦١٧)	٦٦,١٣٣	(١٩/أ)	مراجعات مع البنوك
(٥٥٩,٥٩٨)	(١,٠٠٣,٩٨٦)	(ب/١٩)	مشاركات و مرابحات و مضاربات مع العملاء
(٢٤٤,٢١٨)	٢٦٩,٧٩٤		التزامات (أصول) ضريبية مؤجلة
(٢٣٠,٦٥٠)	(٧٧١,١٣٦)	(٢١)	أصول أخرى
٦,٣٢٧,٥٢٨	(٥,٠٨٧,٤٦٠)	(٢٥)	أرصدة مستحقة للبنوك
٢٦٠,٩٠٨	١٥٤,٢٠٥		موردون وأوراق دفع
٨,٨٥٠,٦٨٣	٣٤,٧١١,١٤٢	(٢٦)	أوعية إيداعية وشهادات ادخار
(٦١٦,٤٧٨)	(٥٠٩,٦٦٤)		ضرائب دخل مسددة
٢٦٣,١٩١	٩٩١,٥٥٣	(٢٧)	إلتزامات أخرى
١٦,٦٣٠,٧١٢	٢١,٧٠٢,٣٢٤		صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل (١)
			التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
(٢١٦,٧١٨)	(٤٣٣,١٦٢)	(٢٣, ٢٢)	(مدفوعات في) شراء أصول ثابتة و غير ملموسة
٦,١٤٠	٦,٤٢٩	(١٢)	متحصلات من إستبعادات أصول ثابتة
١٧٩,٠٧٧	٢٢٨,٢٨٨	(٨)	توزيعات أرباح محققة
(٤٢٧,٢٩٤)	(١,٠١٠,٢٦٦)		مدفوعات مقابل اقتناء استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(٨٥,٠٦٤)	(٣٣,٠٦٨)		التغير في استثمارات في شركات شقيقة
٤٧,٦٥٥	(٩,٣١٦,٥٠٦)		(مدفوعات مقابل اقتناء) متحصلات من استبعاد استثمارات مالية بالكلفة المستهلكة
(٤٩٦,٢٠٤)	(١٠,٥٥٨,٢٨٥)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار (٢)
			التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
(٧٨,٠٠٧)	(٤٥,٧٨٦)		(مدفوعات في) قروض طويلة الأجل
(١,٣٥٧,٣٥٧)	(١,٣٢٦,٣٥٠)		توزيعات الأرباح المدفوعة
١٠,٥٥١	٤٣,٤٧٨		التغير في الحقوق غير المسيطرة
(١,٤٢٤,٨١٣)	(١,٣٢٨,٦٥٨)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التمويل (٣)
١٤,٧٠٩,٦٩٥	٩,٨١٥,٣٨١		صافي الزيادة في النقدية وما في حكمها خلال الفترة
٣٥,٠٣٣,٥٧٣	٦٠,٨٣٢,٨٠٤		رصيد النقدية وما في حكمها - بداية الفترة
٤٩,٧٤٣,٢٦٨	٧٠,٦٤٨,١٨٥	(٣١)	رصيد النقدية وما في حكمها - نهاية الفترة

- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
قائمة التدفقات النقدية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية (تابع)
في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م الموافق ٢٤ ذو الحجة ١٤٤٥ هـ

٣٠ يونيو ٢٠٢٣م بالآلاف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٤م بالآلاف جنيه مصري	إيضاح رقم	وتتمثل النقدية وما في حكمها فيما يلي :
١٢,٨٠٤,٧٢٧	١٦,٥٠٥,٨٥٤	(١٥)	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
٣٧,٦٩٥,٣٥٩	٦٠,١٦٣,٧٢٣	(١٦)	أرصدة لدى البنوك
٤١,٠١١,١٢١	٥٣,٢٣٩,٧٥٦	(٢٠)	أوراق حكومية أخرى قابلة للخصم لدى البنك المركزي المصري
(١١,١٧٥,٠١٠)	(١٤,٢٦١,٨٤٩)	(١٥)	أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي
(٣٠,٥٩٢,٩٢٩)	(٤٤,٩٩٩,٢٩٩)	(٢٠)	أوراق حكومية استحقاق (أكثر من ٣ شهور)
٤٩,٧٤٣,٢٦٨	٧٠,٦٤٨,١٨٥	(٣١)	الإجمالي

- لم تتضمن قائمة التدفقات النقدية معاملات غير نقدية تشمل المبالغ التي تم الإفصاح عنها في إيضاح رقم ٢/٣١
- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م

١ - معلومات عامة

يقدم بنك فيصل الإسلامي المصري خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية والخارج من خلال ٤١ فرعاً ، ويوظف أكثر من ألف وسبعمائة موظفاً والمركز الرئيسي للبنك الكائن في ٣ شارع ٢٦ يوليو - القاهرة.

تأسس البنك كشركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧م المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨١م ولائحته التنفيذية في جمهورية مصر العربية ، والبنك مدرج في البورصة المصرية للأوراق المالية.

تم اعتماد القوائم المالية الدورية المجمعة للبنك من مجلس الإدارة في ٢٧ اغسطس ٢٠٢٤م.

نبذة عن المجموعة :

تمتلك مجموعة بنك فيصل الإسلامي المصري بصورة مباشرة وغير مباشرة عدد من المساهمات في بعض الشركات التابعة والشقيقة وبيانها كالتالي:

أ - الشركات التابعة :

حصة المجموعة

٩٩,٩٩٤ %

فيصل للاستثمارات المالية

٩٩,٩٠ %

فيصل لتداول الاوراق المالية

٨٣,٢٢ %

صرافة بنك فيصل

٨٤,٤٧ %

القاهرة لصناعة مواد التعبئة والتغليف " كوكاك "

٦٩,٠٠ %

الأفق للاستثمار والتنمية الصناعية

٦٧,٩٨ %

الإسماعيلية الوطنية للصناعات الغذائية "فوديكو"

٦٥,٠٠ %

الطاقة للصناعات الالكترونية

٩٩,٩٩٩ %

الفيصل للاستثمارات والتسويق العقاري

ب - الشركات الشقيقة :

٤٨,٥٧ %

الجيزة للبيوت والصناعات الكيماوية

٤٠,٠٠ %

العربية لأعمال التطهير " أرايس "

٢٥,٠٠ %

العربية للوساطة في التأمين

٣٢,٧٥ %

المصرية للتأمين التكافلي على الممتلكات

٢٤,٣٠ %

مستشفى مصر الدولي

٢٥,٥١ %

أرضك للتنمية والاستثمار العقاري

٢- ملخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية المجمعة والتي يتم إتباعها بثبات إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك:

أ - أسس إعداد القوائم المالية الدورية المجمعة

يتم إعداد هذه القوائم المالية المجمعة وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وكذا وفقاً لتعليمات إعداد القوائم المالية للبنوك طبقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) "الأدوات المالية" الصادرة من البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩م. وقد كان يتم إعداد القوائم المالية المجمعة للبنك حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م باستخدام قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك واسس الاعتراف والقياس الصادرة من البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨م واعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩م وبناءً على صدور تعليمات البنك المركزي المصري لإعداد القوائم المالية للبنوك بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩م فقد قامت الإدارة بتعديل بعض السياسات المحاسبية لتتماشى مع تلك التعليمات .

التجميع

١/ الشركات التابعة

هي الشركات التي يمتلكها البنك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة للقدرة على التحكم في سياستها المالية والتشغيلية والقدرة على السيطرة عليها وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت .

- الشركات التابعة هي المنشآت (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة) التي يمتلك البنك القدرة على التحكم في سياساتها المالية التشغيلية ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت . ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان البنك القدرة على السيطرة المنشآت الأخرى .

- ويتم تجميع الشركات التابعة بالكامل من التاريخ الذي تنتقل فيه السيطرة الي البنك كما يتم استبعادها من التجميع من التاريخ الذي تنتهي فيه السيطرة .

- يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء البنك للشركات ، ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة للأصول المقدمة وأدوات حقوق الملكية المصدرة والالتزامات المتكبدة أو المقبولة في تاريخ التبادل ، مضافاً إليها أية تكاليف تعزى مباشرة لعملية الاقتناء ، ويتم قياس الأصول المكتتاة القابلة للتحديد والالتزامات وكذلك الالتزامات المحتملة المقبولة وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء ، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية وتسجل الزيادة في تكلفة الاقتناء البنك في صافي الأصول المكتتاة القابلة للتحديد علي أنها شهرة ، وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لصافي الأصول المكتتاة القابلة للتحديد للشركة المكتتاة ، يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل .

- عند التجميع يتم استبعاد المعاملات والأرصدة والأرباح غير المحققة الناشئة عن المعاملات بين شركات البنك واستبعاد الخسائر غير المحققة إلا إذا كانت تقدم دليلاً علي وجود اضمحلال في قيمة الأصل المحول . ويتم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة كلما كان ذلك ضرورياً بحيث يتم ضمان تطبيق سياسات موحدة للبنك .

أ / ٢ المعاملات مع أصحاب الحقوق غير المسيطرة

تعتبر مجموعة المعاملات مع أصحاب الحقوق غير المسيطرة علي انها معاملات مع أطراف خارج المجموعة . ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن البيع الي الحقوق غير المسيطرة وذلك في قائمة الدخل . وينتج عن عمليات الشراء من الحقوق غير المسيطرة شهرة بما يمثل الفرق بين المقابل المدفوع للأسهم المكتتاة والقيمة الدفترية لصافي الأصول للشركة التابعة .

٣ / أ الشركات الشقيقة

هي الشركات التي يمتلكها البنك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة و تمثل نفوذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل الى حد السيطرة ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية من ٢٠٪ الى ٥٠٪ من حقوق التصويت.

يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء البنك للشركات ، ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة أو المقابل الذي قدمه البنك من أصول للشراء أو أدوات حقوق ملكية مصدرة أو التزامات تكبدها البنك أو التزامات يقبلها نيابة عن الشركة المقتناة ، وذلك في تاريخ التبادل مضافاً إليها أية تكاليف تعزي مباشرة لعملية الاقتناء ، ويتم قياس صافي الأصول بما في ذلك الالتزامات المحتملة المقتناة القابلة للتحديد وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء ، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية وتعتبر الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة البنك في ذلك الصافي شهرة وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة للصافي المشار إليه ، يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى .

تتم المحاسبة عن الاستثمارات في شركات شقيقة بالقوائم المالية المجمعة باستخدام طريقة حقوق الملكية. وفقاً لطريقة حقوق الملكية يتم إثبات الاستثمار في أى شركة شقيقة مبدئياً بالتكلفة، ثم يتم زيادة أو تخفيض رصيد الاستثمار لإثبات نصيب الشركة من أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها بعد الاقتناء، ويتم إثبات نصيب الشركة في أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها ضمن أرباح أو خسائر الشركة، ويتم خفض رصيد الاستثمار بقيمة توزيعات الأرباح التي يتم الحصول عليها من الشركة المستثمر .

ويتم المحاسبة عن الشركات التابعة والشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك بطريقة التكلفة ، وفقاً لهذه الطريقة ، تثبت الاستثمارات بتكلفة الاقتناء متضمنة أية شهرة ويخصم منها أية خسائر اضمحلال في القيمة ، وتثبت توزيعات الأرباح في قائمة الدخل عند اعتماد توزيع هذه الأرباح وثبت حق البنك في تحصيلها .

ب- التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى. والقطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة.

ج - عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية المجمعة للبنك بالجنيه المصري وهو عملة التعامل للبنك .
الدولار = ٤٨,٠٣٠٣ جم في نهاية يونيو ٢٠٢٤م والدولار = ٣٠,٨٩٣١ جم في نهاية ديسمبر ٢٠٢٣م.
تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ويتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ضمن احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية

د - المعاملات والأرصدة بالعملة الأجنبية

، وتمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملة الأخرى خلال السنة على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة ، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأخرى في نهاية السنة على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن التقييم بالبنود التالية :

- صافي دخل المتاجرة (بالنسبة للأصول والالتزامات بغرض المتاجرة) .
- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى (بالنسبة لباقي البنود).
- بنود الدخل الشامل الآخر بحقوق الملكية بالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر .

يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة استثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر (أدوات دين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغيير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغيير القيمة العادلة للأداة ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد التوظيفات والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغيير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصرفات) تشغيل أخرى ، ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغيير في القيمة العادلة (احتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل) .

و - الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية : أصول مالية مبنية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ، التوظيفات مع العملاء (مشاركات ومراجعات ومضاربات مع العملاء) ، وأصول مالية بالتكلفة المستهلكة ، وأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثمارات عند الاعتراف الأولي .

تصنيف الأصول المالية والالتزامات المالية :

يتم تصنيف الأصول المالية طبقاً لنموذج الأعمال الذي تدار به تلك الأصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية.

ويتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر :

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يهدف للاحتفاظ بالأصول لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية .
- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وعوائده على المبلغ الأصلي مستحق السداد.
- ويتم قياس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الآخر فقط في حال استوفت الشرطين التاليين ولم تقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:
- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يكون هدفه تحقق من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية .
- ينشأ عن شرط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وعوائده على المبلغ الأصلي مستحق السداد.

عند الاعتراف الأولي بالاستثمار في الأسهم غير المحتفظ بها للمتاجر ، يجوز للبنك أن يختار بلا رجعة قياس التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن بنود الدخل الشامل الآخر ، يتم إجراء هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حده.

يتم تصنيف جميع الأصول المالية الأخرى على أنها مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. بالإضافة إلى ذلك عند الاعتراف الأولي يمكن للبنك أن يحدد بلا رجعة أصلاً مالياً يلبي المتطلبات التي سيتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في حال أن القيام بذلك سيلغي أو يخفض بشكل كبير حالة عدم التطابق المحاسبي التي قد تنشأ خلافاً لذلك.

تقييم نموذج العمل:

- يقوم البنك بإجراء تقييم هدف نموذج الأعمال الذي يحتفظ فيه بالأصل على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس على أفضل وجه طريقة إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة ، تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها:
- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وألية عمل تلك السياسات من الناحية العملية وخصوصا لمعرفة ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات العوائد التعاقدية أو مطابقة مدة الأصول المالية مع مدة الالتزامات المالية التي تمول تلك الأصول أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول .
 - كيفية تقييم أداء المحفظة ورفع تقرير بهذا الشأن إلى إدارة البنك .
 - المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وكيفية إدارة هذه المخاطر .
 - عدد صفقات وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة، وأسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل ومع ذلك لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منفصل بل اعتبارها جزءا من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للبنك لإدارة الأصول المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو التي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر لأنها غير محتفظ بها لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية فقط وغير محتفظ بها لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية مع بيع الأصول المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد دفعات للمبلغ الأصلي والعوائد:

لأغراض هذا التقييم يتم تعريف المبلغ الأصلي على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي يتم تعريف العائد على أنه المقابل المادي للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي تحت السداد خلال فترة زمنية معينة ولمخاطر وتكاليف الائتمان الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية) وكذلك هامش الربح.

في إطار تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد مدفوعات للمبلغ الأصلي والعائد فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة وهذا يشمل تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شروط تعاقدية قد تغير وقت ومبلغ التدفقات النقدية التعاقدية باعتبار أن ذلك لن يستوفي هذا الشرط.

٣ - الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية : أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ، التوظيفات للعملاء (مشاركات ومراجعات ومضاربات للعملاء)، واستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة ، واستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر ، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف الأولي .

١/٣ الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تشمل هذه المجموعة أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر حيث يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها وتحمل قيمتها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وكان هناك دليل على معاملات فعلية حديثة تشير إلى الحصول على أرباح في الأجل القصير كما يتم تصنيف المشتقات على أنها بغرض المتاجرة إلا إذا تم تخصيصها على أنها أدوات تغطية .

لا يتم إعادة تبويب أية مشتقة مالية من مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريانها ، كما لا يتم إعادة تبويب أية أداة مالية نقلاً من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تخصيصها بمعرفة البنك عند الاعتراف الأولي كأداة تقييم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .
في جميع الأحوال لا يقوم البنك بإعادة تبويب أي أداة مالية نقلاً إلى مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

- وتشتمل هذه المجموعة على أصول مالية بغرض المتاجرة والمشتقات المالية.
- يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتنائها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزء من محفظة أدوات مالية محددة تضم أصولاً و التزامات مالية أخرى يتم إدارتها معاً وتتسم بنمط الحصول على أرباح فعلية حديثة من التعامل عليها في الأجل القصير أو كانت عبارة عن مشتقات مالية غير مخصصة وفعالة كأدوات تغطية.

٢/٣ مشاركات ومراجعات ومضاربات للعملاء

- تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا :
- الأصول التي ينوي البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير ، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
 - الأصول التي قام البنك بتبويبها على أنها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر عند الاعتراف الأولي بها.
 - الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

٣/٣ الاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة

تمثل الاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها ، ويتم إعادة تبويب كل المجموعة على أنها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الآخر إذا باع البنك مبلغ هام من الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة باستثناء حالات الضرورة .

٤/٣ الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر

تمثل الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر أصولاً مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة وقد يتم بيعها استجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم .

ويتبع ما يلي بالنسبة للأصول المالية :

يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع بالطريقة المعتادة للأصول المالية في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل وذلك بالنسبة للاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة والاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر .
يتم استبعاد الأصول المالية عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدية في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يحول البنك معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية إلى طرف آخر ويتم استبعاد الالتزامات عندما تنتهي إما بالتخلص منها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية .
يتم القياس لاحقاً بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر وبالتكلفة المستهلكة للاستثمارات بالتكلفة المستهلكة .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م

يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتراكمة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية . تم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية الخاصة بالأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما ينشأ الحق للبنك في تحصيلها .

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة ، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال في القيمة .

يقوم البنك بإعادة تبويب الأصل المالي المبوب ضمن مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر الذي يسرى عليه تعريف - المديونيات (سندات) نقلاً عن مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر إلى مجموعة الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة - وذلك عندما تتوافر لدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بهذه الأصول المالية خلال المستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق وتتم إعادة التبويب بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التبويب ، ويتم معالجة أية أرباح أو خسائر متعلقة بتلك الأصول التي تم الاعتراف بها سابقاً ضمن حقوق الملكية وذلك على النحو التالي :

- في حالة الأصل المالي المعاد تبويبه الذي له تاريخ استحقاق ثابت يتم استهلاك الأرباح والخسائر على مدار العمر المتبقي للاستثمار بالتكلفة المستهلكة بطريقة العائد الفعلي ويتم استهلاك أي فرق بين القيمة على أساس التكلفة المستهلكة والقيمة على أساس تاريخ الاستحقاق على مدار العمر المتبقي للأصل المالي باستخدام طريقة العائد الفعلي ، وفي حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر .

- في حالة الأصل المالي الذي ليس له تاريخ استحقاق ثابت تظل الأرباح أو الخسائر ضمن حقوق الملكية حتى بيع الأصل أو التصرف فيه ، عندئذ يتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر وفي حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر .

إذا قام البنك بتعديل تقديراته للمدفوعات أو المقبوضات فيتم تسوية القيمة الدفترية للأصل المالي (أو مجموعة الأصول المالية) لتعكس التدفقات النقدية الفعلية والتقديرات المعدلة على أن يتم إعادة حساب القيمة الدفترية وذلك بحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بسعر العائد الفعلي للأداة المالية ويتم الاعتراف بالتسوية كإيراد أو مصروف في الأرباح والخسائر .

في جميع الأحوال إذا قام البنك بإعادة تبويب أصل مالي طبقاً لما هو مشار إليه وقام البنك في تاريخ لاحق بزيادة تقديراته للمتحصلات النقدية المستقبلية نتيجة لزيادة ما سيتم استرداده من هذه المتحصلات النقدية ، يتم الاعتراف بتأثير هذه الزيادة كتسوية لسعر العائد الفعلي وذلك من تاريخ التغير في التقدير وليس كتسوية للرصيد الدفترية للأصل في تاريخ التغير في التقدير .

- السياسة المالية المطبقة

يقوم البنك بتبويب أصوله المالية بين المجموعات التالية: أصول مالية يتم قياسها بالتكلفه المستهلكة ، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويستند التصنيف بشكل عام الى نموذج الاعمال الذي تدار به الاصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية.

١- الأصول المالية بالتكلفه المستهلكة:

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية. الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة في اصل مبلغ الاستثمار والعوائد.

البيع هو حدث عرضي استثنائي بالنسبة لهدف هذا النموذج وبالشروط الواردة في المعيار المتمثلة في: وجود تدهور في القدرة الانتمانية لمصدر الاداة المالية.

- أقل مبيعات من حيث الدورية والقيمة.

- أن تتم عملية توثيق واضحة ومعتمدة لمبررات كل عملية بيع ومدى توافقها مع متطلبات المعيار.

٢- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع.

كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع يتكاملان لتحقيق هدف النموذج.

مبيعات مرتفعة من حيث الدورية والقيمة بالمقارنة مع نموذج أعمال المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

٣- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نماذج أعمال أخرى تتضمن المتاجرة ، إدارة الاصول المالية على أساس القيمة العادلة ، تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع.

هدف نموذج الأعمال ليس الاحتفاظ بالأصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع.

تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج.

وتتمثل خصائص نموذج الاعمال :

- هيكله مجموعه من الأنشطة مصممه لاستخراج مخرجات محدده
- يمثل اطار كامل لنشاط محدد (مدخلات - أنشطة - مخرجات)
- يمكن ان يتضمن نموذج الاعمال الواحد نماذج اعمال فرعيه.

- المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

وتعرض بنود اتفاقيات شراء أوراق حكومية مع التزام بإعادة البيع واتفاقيات بيع أوراق حكومية مع التزام بإعادة الشراء على أساس الصافي بالمركز المالي ضمن بند أوراق حكومية .

- أدوات المشتقات المالية ومحاسبة التغطية

يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة ، ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة . ويتم الحصول على القيمة العادلة من أسعارها السوقية المعلنة في الأسواق النشطة ، أو المعاملات السوقية الحديثة ، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات ، بحسب الأحوال . وتظهر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة ، أو ضمن الالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة .

يتم معالجة المشتقات المالية الضمنية المشمولة في أدوات مالية أخرى مثل خيار التحويل في السندات القابلة للتحويل إلى أسهم ، باعتبارها مشتقات مستقلة عندما لا تكون الخصائص الاقتصادية والمخاطر لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وكان ذلك العقد غير مبوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر . ويتم قياس تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل ضمن بند صافي دخل المتاجرة .

ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا اختار البنك تبويب العقد المركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة أداة تغطية ، وعلى طبيعة البند المغطى . ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات على أنها أي مما يلي :

* تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).

* تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تنسب إلى أصل أو التزام معترف به ، أو تنسب إلى معاملة متنبأ بها (تغطية التدفقات النقدية) .

* تغطيات صافي الاستثمار في عملات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار) .

ويتم استخدام محاسبة التغطية للمشتقات المخصصة لهذا الغرض إذا توافرت فيها الشروط المطلوبة . ويقوم البنك عند نشأة المعاملة بالتوثيق المستندي للعلاقة بين البنود المغطاة وأدوات التغطية ، وكذلك أهداف إدارة الخطر والإستراتيجية من الدخول في معاملات التغطية المختلفة . ويقوم البنك أيضاً عند نشأة التغطية وكذلك بصفة مستمرة بالتوثيق المستندي لتقدير ما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التغطية فعالة في مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى .

١- تغطية القيمة العادلة

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات القيمة العادلة ، وذلك مع أية تغيرات في القيمة العادلة المنسوبة لخطر الأصل أو الالتزام المغطى . ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود مبادلات سعر العائد والبنود المغطاة المتعلقة بها وذلك إلى " صافي الدخل من العائد " ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود العملة المستقبلية إلى " صافي دخل المتاجرة " . ويؤخذ أثر عدم الفعالية في كافة العقود والبنود المغطاة المتعلقة بها الواردة في الفقرة السابقة إلى " صافي دخل المتاجرة " . وإذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية ، يتم استهلاك التعديل الذي تم على القيمة الدفترية للبند المغطى الذي يتم المحاسبة عنه بطريقة التكلفة المستهلكة ، وذلك بتحميله على الأرباح والخسائر على مدار سنة حتى الاستحقاق . وتبقى ضمن حقوق الملكية التعديلات التي أجريت على القيمة الدفترية لأداة حقوق الملكية المغطاة حتى يتم استبعادها .

٢- تغطية التدفقات النقدية

يتم الاعتراف في حقوق الملكية بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات التدفقات النقدية . ويتم الاعتراف على الفور بالأرباح والخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال في قائمة الدخل " صافي دخل المتاجرة " .

ويتم ترحيل المبالغ التي تراكمت في حقوق الملكية الى قائمة الدخل في نفس الفترات التي يكون للبند المغطى تأثير على الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء الفعال من مبادلات العملة والخيارات الى " صافي دخل المتاجرة " .

وعندما تستحق أو تباع أداة تغطية أو إذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية ، تبقى الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية في ذلك الوقت ضمن حقوق الملكية ، ويتم الاعتراف بها في قائمة الدخل عندما يتم الاعتراف أخيراً بالمعاملة المنتبأ بها . أما إذا لم يعد من المتوقع أن تحدث المعاملة المنتبأ بها ، عندها يتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية على الفور الى قائمة الدخل .

٣- تغطية صافي الاستثمار

يتم المحاسبة عن تغطيات صافي الاستثمار من تغطيات التدفقات النقدية . ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بالربح أو الخسارة من أداة التغطية المتعلقة بالجزء الفعال للتغطية ، بينما يتم الاعتراف في قائمة الدخل على الفور بالربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعال. ويتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية الى قائمة الدخل عند استبعاد العمليات الأجنبية .

٤- المشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن "صافي دخل المتاجرة" بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية ويتم الاعتراف في قائمة الدخل "صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر" وذلك بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالارتباط مع الأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

- إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند " عائد المشاركات والمضاربات والمراجحات والإيرادات المشابهة " أو " تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة " بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها . ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية ، أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة الى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي . وعند حساب معدل العائد الفعلي ، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الانتماء المستقبلية ، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي ، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

وعند تصنيف التوظيفات (المشاركات والمراجحات والمضاربات) بأنها غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة يتم إيقاف إثبات العائد الخاص بها كإيراد .

- إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة عمليات التوظيف أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالتوظيفات أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة ، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملًا للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي.

ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على التوظيفات إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه التوظيفات وذلك على اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضاً عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية ، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على التوظيف ، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك لعملية التوظيف يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط .

ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج التوظيفات المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأية جزء من التمويل أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين آخرين .

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر – مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناء أو بيع المنشآت – وذلك عند استكمال المعاملة المعنية . ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداة الخدمة وكذا كافة الشروط الواردة بالفقرة (١٩) من معيار المحاسبة المصري رقم (١١) . ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار السنة التي يتم أداء الخدمة فيها .

- إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها وذلك عندما يتم إعلان هذه الأرباح بواسطة الجمعية العامة للجهة المستثمر فيها.

- اضمحلال الأصول

اضمحلال قيمة الأصول المالية:

يطبق البنك منهجا من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، تقوم الأصول بالانتقال بين المراحل الثلاث التالية استنادا إلى التغير في جودة الائتمان منذ الاعتراف الأولي بها.

المرحلة الأولى : خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرا

تتضمن المرحلة الأولى الأصول المالية عند الاعتراف الأولي والتي لا تتطوي على زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي والتي تتطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة نسبيا.

بالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهرا وتحسب العوائد على إجمالي القيمة الدفترية للأصول (بدون خصم مخصص الائتمان) خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرا هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي قد تنتج من حالات إخفاق محتملة خلال ١٢ شهرا بعد تاريخ القوائم المالية.

المرحلة الثانية: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة – مع عدم اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثانية الأصول المالية التي بها زياده جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي ولكن لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال القيمة ، يتم الاعتراف بخسائر ائتمان متوقعة على مدة الحياة لتلك الأصول ولكن يستمر احتساب العوائد على إجمالي القيمة الدفترية للأصول ، خساره الائتمان المتوقعة على مدى الحياة هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من جميع حالات الإخفاق الممكنة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

المرحلة الثالثة: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة – اضمحلال قيمة الائتمان
تتضمن المرحلة الثالثة الأصول المالية التي يوجد بها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ القوائم المالية بالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر إئتمان متوقعة على مدى الحياة.

- السياسة المالية

يقوم البنك بمراجعة كافة أصوله المالية فيما عدا الأصول المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر لتقدير مدى وجود اضمحلال في قيمتها كما هو موضح أدناه.

يتم تصنيف الأصول المالية في تاريخ القوائم المالية ضمن ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى : الأصول المالية التي لم تشهد ارتفاعاً جوهرياً في مخاطر الائتمان منذ تاريخ الاعتراف الأولي ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها لمدة ١٢ شهر.

- المرحلة الثانية : الأصول المالية التي شهدت ارتفاعاً جوهرياً في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو تاريخ قيد التوظيفات، ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل.

- المرحلة الثالثة : الأصول المالية التي شهدت اضمحلالاً في قيمتها والذي يستوجب حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأداة وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

يتم قياس الخسائر الائتمانية وخسائر اضمحلال في القيمة المتعلقة بالأدوات المالية على النحو التالي:

- يتم تصنيف الاداة المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الأولي في المرحلة الأولى ويتم مراقبة مخاطر الائتمان بشكل مستمر من قبل ادارة مخاطر الائتمان بالبنك.
- اذا تم تحديد ان هناك زيادة جوهريه في خطر الائتمان منذ الاعتراف الاولى ، يتم نقل الاداة المالية الى المرحلة الثانية حيث لا يتم بعد اعتبارها مضمحلة في هذه المرحلة.
- في حالة وجود مؤشرات عن اضمحلال قيمة الاداة المالية فيتم نقلها للمرحلة الثالثة.
- يتم تصنيف الأصول المالية التي انشأها أو اقتناها البنك وتتضمن معدل مرتفع من خطر الائتمان عن معدلات البنك للأصول المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الأولي بالمرحلة الثانية مباشرة، وبالتالي يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة بشأنها على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى حياة الأصل.

- الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان:

يعتبر البنك أن الاداة المالية قد شهدت زيادة جوهريه في خطر الائتمان عند تحقق واحد أو أكثر مما يلي من المعايير الكمية والنوعية وكذلك العوامل المتعلقة بالتوقف عن السداد.

- المعايير الكمية:

عند زيادة احتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقي للأداة من تاريخ المركز المالي مقارنة باحتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقي المتوقع عند الاعتراف الأولي وذلك وفقاً لهيكل المخاطر المقبولة لدى البنك.

- المعايير النوعية:

تمويلات التجزئة المصرفية والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر

إذا واجه العميل واحداً أو أكثر من الأحداث التالية:

- تقدم العميل بطلب لتحويل السداد قصير الأجل الى طويل الأجل نتيجة تأثيرات سلبية متعلقة بالتدفقات النقدية للعميل.

- تمديد المهلة الممنوحة للسداد بناء على طلب العميل.

- متأخرات سابقة متكررة خلال ال ١٢ شهراً السابقة.

- تغيرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للعميل.

تمويلات المؤسسات والمشروعات المتوسطة :

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م

- إذا كان العميل على قائمة المتابعة و/أو الأداة المالية واجهت واحداً أو أكثر من الأحداث التالية:
- زيادة كبيرة بسعر العائد على الأصل المالي كنتيجة لزيادة المخاطر الائتمانية.
 - تغييرات سلبية جوهرية في النشاط والظروف المادية أو الاقتصادية التي يعمل فيها العميل.
 - طلب الجدولة نتيجة صعوبات تواجه العميل
 - تغييرات سلبية جوهرية في نتائج التشغيل الفعلية أو المتوقعة أو التدفقات النقدية .
 - تغييرات اقتصادية مستقبلية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للعميل
 - العلامات المبكرة لمشاكل التدفق النقدي/السيولة مثل التأخير في خدمة الدائنين / التمويلات التجارية.

التوقف عن السداد:

تدرج تمويلات وتسهيلات المؤسسات والمشروعات والمتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والتجزئة المصرفية ضمن المرحلة الثانية إذا كانت فترة عدم السداد تزيد عن (٣٠) يوم على الأكثر ووجود مستحقات تساوي أو تزيد عن ١٨٠ يوم متصلة.

الترقى بين المراحل (١ ، ٢ ، ٣)

الترقى من المرحلة الثانية الى المرحلة الاولى:

لا يتم نقل الأصل المالي من المرحلة الثانية الى المرحلة الاولى إلا بعد استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الأولى وسداد كامل المتأخرات من الأصل المالي والعوائد.

الترقى من المرحلة الثالثة الى المرحلة الثانية:

لا يتم نقل الأصل المالي من المرحلة الثالثة الى المرحلة الثانية إلا بعد استيفاء كافة الشروط التالية:

استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الثانية.

سداد ٢٥٪ من ارصدة الأصل المالي المستحقة بما في ذلك العوائد المستحقة المجنبة / المهمشة،

الانتظام في السداد لمدة ١٢ شهر .

- الاستثمارات العقارية

تتمثل الاستثمارات العقارية في الأراضي والمباني المملوكة للبنك من أجل الحصول على عوائد إيجارية أو زيادة رأسمالية وبالتالي لا تشمل الأصول العقارية التي يمارس البنك أعماله من خلالها أو تلك التي ألت إليه وفاء لديون ويتم المحاسبة عن الاستثمارات العقارية بذات الطريقة المحاسبية المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة .

- الأصول غير الملموسة

١- الشهرة

تتمثل الشهرة الناتجة عن الاستحواذ على شركات تابعة أو دمجها في الزيادة في تكافة تجميع الاعمال عن حصة البنك في القيمة العادلة لأصول والتزامات المنشأة المستحوذ عليها بما في ذلك الالتزامات المحتملة القابلة للتحديد التي تفي بشروط الاعتراف وذلك في تاريخ الاستحواذ ، ويتم اختبار الشهرة سنوياً على أن يتم الخصم على قائمة الدخل بقيمة استهلاك الشهرة بواقع ٢٠ ٪ سنوياً أو بالاضمحلال في قيمتها أيهما أكبر.

٢- برامج الحساب الآلي

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م

يتم الاعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلي كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنة وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين في فريق البرامج بالإضافة الى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة . ويتم الاعتراف كتكلفة تطوير بالمصروفات التي تؤدي الى الزيادة أو التوسع في أداء برامج الحاسب الآلي عن المواصفات الأصلية لها ، وتضاف الى تكلفة البرامج الأصلية . ويتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلي المعترف بها كأصل على مدار السنة المتوقع الاستفادة منها فيما لا يزيد عن ثلاثة سنوات .

- الأصول الثابتة

تتمثل الأراضي والمباني بصفة أساسية في مزارع المركز الرئيسي والفروع والمكاتب وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإهلاك وخسائر الاضمحلال وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً ، حسبما يكون ملائماً ، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل الى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها . ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في السنة التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى .

لا يتم إهلاك الأراضي ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل الى القيمة التخريدية على مدار الأعمار الإنتاجية ، كالتالي :

٥٠ سنة

المباني والإنشاءات

٥٠ سنة أو على فترة الإيجار إذا كانت أقل

تحسينات عقارات مستأجرة

١٠ سنوات

أثاث مكتبي وخزائن

٥ سنوات

آلات كتابة وحاسبة وأجهزة تكيف

٥ سنوات

وسائل نقل

٥ سنوات

أجهزة الحاسب الآلي / نظم آلية متكاملة

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل مركز مالي ، وتعديل كلما كان ذلك ضرورياً ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الاضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير الى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور الى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية .

وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى ، ويتم تحديد أرباح وخسائر الاستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي المتحصلات بالقيمة الدفترية ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل .

- اضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم استهلاك الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي - باستثناء الشهرة - ويتم اختبار اضمحلالها سنوياً. ويتم دراسة اضمحلال الأصول التي يتم استهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير الى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد .

ويتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الاستردادية وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى ولغرض تقدير الاضمحلال يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وجد فيها اضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للاضمحلال الى قائمة الدخل وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية

- الإيجارات

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م

تعتبر كافة عقود للإيجار التي يكون البنك طرفاً فيها عقود أيجار تشغيلي ويتم معالجتها كما يلي :

١- الاستئجار

يتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب عقود الإيجار التشغيلي مخصوماً منه أية خصومات يتم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد .

٢- التأجير

بالنسبة للأصول المؤجرة إيجاراً تشغيلياً تظهر ضمن الأصول الثابتة في المركز المالي وتهلك على مدار العمر الإنتاجي المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المماثلة ، ويثبت إيراد الإيجار مخصوماً منه أية خصومات تمنح للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد .

- النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتضمن بند النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء وتتضمن النقدية والأرصدة لدى البنك المركزي خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي والأرصدة لدى البنوك وأوراق حكومية .

- المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلال حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام .

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة .

ويتم رد المخصصات التي انتفي الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى . ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ المركز المالي باستخدام معدل مناسب لذات أجل سداد الالتزام – دون تأثره بمعدل الضرائب الساري – الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود ، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للالتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية .

- عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي يصدرها البنك ضماناً لتمويلات أو حسابات جارية مدينة مقدمة لعملائه من جهات أخرى ، وهي تتطلب من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تحملها بسبب عدم وفاء مدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين ويتم تقديم تلك الضمانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك .

ويتم الاعتراف الأولي في القوائم المالية بالقيمة العادلة في تاريخ منح الضمان التي قد تعكس أتعاب الضمان ، لاحقاً لذلك ، يتم قياس التزام البنك بموجب الضمان على أساس مبلغ القياس الأول ، ناقصاً الاستهلاك المحسوب للاعتراف بأتعاب الضمان في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان ، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناتج عن الضمانة المالية في تاريخ المركز المالي أيهما أعلى ويتم تحديد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية معززة بحكم الإدارة .

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بأية زيادة في الالتزامات الناتجة عن الضمانة المالية ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى .

- مزايا العاملين

بالنسبة لنظم الاشتراك المحدد فإنها عبارة عن لوائح معاشات يقوم البنك بموجبها بسداد اشتراكات ثابتة لمنشأة منفصلة ولا يكون على البنك التزام قانوني أو حكومي لسداد مزيد من الاشتراكات إذا لم تكن المشاة المتلقية لتلك الاشتراكات تحتفظ بأصول كافية لسداد مزايا العاملين الناتجة عن خدمتهم في الفترات الجارية والسابقة .

وبالنسبة لنظم الاشتراك المحدد يتم سداد اشتراكات الى لوائح تأمينية للمعاشات المقررة للعاملين بالقطاع الخاص على أساس تعاقد إجباري أو إختياري ولا ينشأ على البنك أى التزامات إضافية بخلاف الاشتراكات الواجب سدادها ، ويتم الاعتراف بالاشتراكات المستحقة لنظم الاشتراك المحدد ضمن مصروفات مزايا العاملين إذا قام العاملين بتقديم خدمة تعطيهم الحق في تلك الاشتراكات .

- ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة السنة كل من ضريبة السنة والضريبة المؤجلة ، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببند حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية .

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالي بالإضافة الى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة .

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً لأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية ، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالي .

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل ، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية ، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه .

- التمويل

يتم الاعتراف بالتمويلات التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة الحصول على التمويل ، ويقاس التمويل لاحقاً بالتكلفة المستهلكة ، ويتم تحميل قائمة الدخل بالفرق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة التمويل باستخدام طريقة العائد الفعلي .

- رأس المال

١- تكلفة رأس المال

يتم عرض مصاريف الإصدار التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات خصماً من حقوق الملكية وبصافي المتحصلات بعد الضرائب .

٢- توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية في السنة التي تقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون .

- أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة الأمانة مما ينتج عنه امتلاك أو إدارة أصول خاصة بأفراد أو أمانات أو صناديق مزايا ما بعد انتهاء الخدمة ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها ليست أصولاً للبنك .

- أرقام المقارنة

يعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغيرات في العرض المستخدم في العام الحالي .

- إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة للأنشطة التي يزاولها إلى مخاطر مالية متنوعة وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعه من المخاطر مجتمعه معا ولذلك يهدف البنك إلى تحقيق التوازن الملازم بين الخطر والعائد ولذا تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك ويعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى. وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه ، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يعتمد عليها ونظم معلومات محدثة أولاً بأول ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة .

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك ، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر ككل ، بالإضافة إلى سياسات مكتوبة تغطي مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية ، وخطر أسعار العائد، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية بالإضافة إلى ذلك فإن إدارة المخاطر تعد مسؤولة عن لمراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل .

حوكمة إدارة المخاطر والمبادئ الخاصة بإدارة المخاطر

تقوم حوكمة إدارة المخاطر بالبنك على ما يلي:

- ١- تدخل إداري قوي في جميع مستويات المؤسسة بدءاً من مجلس الإدارة ووصولاً إلى إدارة فرق العمل الميداني المسؤولة عن التشغيل.
 - ٢- إطار عمل محكم للإجراءات الداخلية والمبادئ الإرشادية.
 - ٣- مراقبة مستمرة من قبل خطوط الأعمال والوظائف المعاونة وكذلك من جانب هيئة مستقلة للرقابة على المخاطر والالتزام بتنفيذ القواعد والإجراءات.
- وتعتبر لجان المخاطر والمراجعة داخل مجلس الإدارة مسؤولة بشكل أكثر خصوصية عن فحص مدى توافق إطار العمل الداخلي بغية رصد المخاطر ومدى الالتزام بالقواعد.

فئات المخاطر :

- أ- خطر الائتمان : (بما في ذلك خطر البلد) يمثل خطر الخسائر الناجمة عن عجز عملاء البنك أو الجهات السيادية من مصدري الأوراق المالية أو غيرهم من الأطراف عن الوفاء بالتزاماتهم المالية . وتتضمن أيضاً مخاطر الائتمان مخاطر إحلال عقد محل عقد) خطر الاستبدال (المرتبطة بمعاملات السوق . كما قد يرتفع خطر الائتمان أيضاً بسبب وجود مخاطر التركيز والتي تنشأ إما نتيجة منح تسهيلات ائتمانية كبيرة لعملاء منفردين أو بسبب الائتمان الممنوح لمجموعات من العملاء تتسم بمعدلات إخفاق مرتفعة.
- ب- خطر السوق : يمثل خطر الخسائر الناجمة عن التغير في أسعار السوق وأسعار العائد .
- ج- خطر التشغيل : (ويشمل المخاطر القانونية ومخاطر الالتزام والمخاطر المحاسبية والبيئية ومخاطر السمعة الخ) ويمثل الخطر الناجم عن الخسائر أو الغش أو إصدار بيانات مالية ومحاسبية غير دقيقة بسبب عدم ملائمة الإجراءات والنظم الداخلية أو الإخلال بها أو بسبب خطأ بشري أو أحداث خارجية علاوة على ذلك يمكن أن يأخذ خطر التشغيل شكل مخاطر الالتزام التي يقصد بها خطر تعرض البنك لعقوبات قانونية أو إدارية أو تأديبية أو خسائر مالية بسبب عدم الالتزام بالقواعد واللوائح ذات الصلة.
- د- خطر أسعار العائد وأسعار الصرف المرتبطة بهيكل ميزانية البنك : يمثل المخاطر الناجمة عن الخسائر أو الانخفاض المتبقي في قيمة أصول البنك - سواء المدرجة بقائمة المركز المالي أو خارجها - والناشئة عن التغيرات في أسعار العائد أو أسعار الصرف . وتنشأ مخاطر أسعار العائد أو أسعار الصرف المرتبطة بهيكل ميزانية البنك عن الأنشطة التجارية البنكية ومعاملات المركز الرئيسي (معاملات على أدوات حقوق الملكية والاستثمارات وإصدارات السندات) .
- هـ - خطر السيولة : يمثل المخاطر التي تتعلق بعدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته وقت استحقاقها .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م

ويقوم البنك بتخصيص موارد كبيرة لكي يتمكن من الاستمرار في تطبيق سياسة إدارة المخاطر على أنشطته ولكي يضمن التوافق التام بين إطار عمل إدارة المخاطر والمبادئ الأساسية التالية:

- الاستقلال التام لإدارة تقييم المخاطر عن أقسام التشغيل.
- تطبيق اتجاه ثابت لتقييم ورصد المخاطر في جميع أنحاء البنك.

وجدير بالذكر إن قسم المخاطر مستقل عن جميع كيانات البنك التشغيلية ويتبع مباشرة الإدارة العامة ويتمثل دوره في المساهمة في تطوير وزيادة ربحية البنك عن طريق التأكد من أن إطار عمل إدارة المخاطر المعمول به هو إطار فعال وقوي ويعمل بالقسم فريق عمل متنوع ومتخصص في كيفية إدارة خطر الائتمان وخطر السوق من خلال آليات التشغيل.

وعلى وجه الخصوص فإن قسم المخاطر:

- يقوم بتوصيف واعتماد الأساليب المستخدمة لتحليل وتقييم واعتماد ومتابعة مخاطر الائتمان ومخاطر البلدان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل كما أنه يقوم بإجراء مراجعة دقيقة للاستراتيجيات التجارية في المجالات العالية الخطورة ويسعى بشكل دؤوب على تحسين التنبؤ بمثل هذه المخاطر وإدارتها.

- يساهم في إجراء تقييم مستقل عن طريق تحليل المعاملات التي تتضمن مخاطر ائتمان وعن طريق تقديم المشورة فيما يخص المعاملات التي يقترحها مديري المبيعات.

- يقوم بوضع إطار لكافة المخاطر التشغيلية للبنك.

ستقوم وحدة الأصول والالتزامات التابعة للإدارة المالية بتقييم وإدارة أنواع المخاطر الأخرى الأساسية وهي تحديد مخاطر عدم توفر السيولة اللازمة والمخاطر المرتبطة باختلال توازن هيكل الميزانية العمومية (نتيجة تغيرات أسعار العائد أو أسعار الصرف أو نتيجة عدم توافر سيولة كافية) وكذلك تمويل البنك طويل الأجل ، وإدارة متطلبات رأس المال وهيكل رأس المال .

تختص إدارة الشؤون القانونية الداخلية بالبنك بإدارة المخاطر القانونية بينما تختص إدارة الالتزام بإدارة مخاطر الالتزام .

ويعتبر قسم المخاطر مسؤولاً بشكل أساسي عن وضع منظومة فعالة للتعامل مع المخاطر وتحديد الأسس والسياسات اللازمة ، كما تشارك وحدة الأصول والالتزامات التابعة للإدارة المالية في هذه المسؤولية في بعض المجالات الخاصة .

وتتولى لجنة المخاطر بالبنك مهمة مراجعة ومناقشة الخطوات الأساسية لإدارة المخاطر البنكية الجوهرية وتجتمع ثلاثة أشهر على الأقل .

وأخيراً يقوم من فريق المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين بمراقبة مبادئ وإجراءات وبنية إدارة المخاطر بالبنك .

- خطر الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته ، ويعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك ، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر ، ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة التمويل التي ينشأ عنها التمويلات والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يترتب عليها أن تشتمل أصول البنك على أدوات الدين ، كما يوجد خطر الائتمان أيضاً في الأدوات المالية خارج المركز المالي مثل ارتباطات التمويلات ، وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في إدارة التوظيف والاستثمار وإدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية .

- قياس خطر الائتمان

التوظيفات والتسهيلات للعملاء

- لقياس خطر الائتمان المتعلق بالتوظيفات والتسهيلات للعملاء ، ينظر البنك في ثلاثة مكونات كما يلي :
- * احتمالات الإخفاق (التأخر) (Probability of default) من قبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية .
 - * المركز الحالي والتطور المستقبلي المرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق (Exposure at default) .
 - * خطر الإخفاق الافتراضي (Loss given default) .

وتنطوي أعمال الإدارة اليومية لنشاط البنك على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة (نموذج الخسارة المتوقعة The Expected Loss Model) المطلوبة من لجنة بازل للرقابة المصرفية ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عبء الاضمحلال وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ ، الذي يعتمد على الخسائر التي تحققت في تاريخ المركز المالي (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة (إيضاح ٣/أ) .

يقوم البنك بتقييم احتمال التأخر على مستوى كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء . وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخلياً وتراعى التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصي لمسئولي الائتمان للوصول الى تصنيف الجدارة الملائم وقد تم تقسيم عملاء البنك الى أربع فئات للجدارة ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك كما هو مبين في الجدول التالي مدى احتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة ، مما يعني بصفة أساسية أن المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعاً للتغير في تقييم مدى احتمال التأخر ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقييم كلما كان ذلك ضرورياً ويقوم البنك دورياً بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها على التنبؤ بحالات التأخر .

فئات التصنيف الداخلي للبنك

التصنيف	مدلول التصنيف
١	ديون جيدة
٢	المتابعة العادية
٣	المتابعة الخاصة
٤	ديون غير منتظمة

يعتمد المركز المعرض للإخفاق على المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخر على سبيل المثال بالنسبة للتمويل يكون هذا المركز هو القيمة الاسمية وبالنسبة للارتباطات يدرج البنك كافة المبالغ المسحوبة فعلاً بالإضافة الى المبالغ الاخرى التي يتوقع أن تكون قد سحبت حتى تاريخ التأخر إن حدث .

وتمثل الخسارة الافتراضية أو الخسارة الحادة توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر . ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكد يختلف ذلك بحسب نوع المدين وأولوية المطالبة ومدى توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الاخرى .

أدوات الدين وأذون الخزانة والإذون الأخرى

بالنسبة لأدوات الدين والأذون يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية مثل تصنيف ستاندرد أند بور أو ما يعادله لإدارة خطر الائتمان وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان ويتم النظر الى تلك الاستثمارات في الأوراق المالية والأذون على أنها طريقة للحصول على جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل .

- سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركيز خطر الائتمان على مستوى المدين والمجموعات والصناعات والدول .

ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوى كل عميل أو مجموعة عملاء ، وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية . ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة الى ذلك . ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني على مستوى العميل / المجموعة والمنتج والقطاع والدولة من قبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية.

ويتم تقسيم حدود الائتمان لأي عميل بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج المركز المالي ، وحد المخاطر اليومي المتعلق ببنود المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة . ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يوميا .

يتم أيضاً إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة العملاء والعملاء المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود التوظيف كلما كان ذلك مناسباً .

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر :

الضمانات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان . ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة . ويقوم البنك بوضع قواعد استرشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة . ومن الأنواع الرئيسية لضمانات التوظيف والتسهيلات :

- * الرهن العقاري .
- * رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع .
- * رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية .

وغالبا ما يكون التمويل على المدى الأطول للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الائتمانية للأفراد بدون ضمان ولتخفيض خسارة الائتمان الى الحد الأدنى يسعى البنك للحصول على ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الاضمحلال لأحد التمويلات أو التسهيلات .

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضماناً لأصول أخرى بخلاف التوظيف والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأدوات الخزنة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول Asset-Backed Securities والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بمحظة من الأدوات المالية .

المشتقات

يحتفظ البنك بإجراءات رقابية حصيفة على صافي المراكز المفتوحة للمشتقات أي الفرق بين عقود البيع والشراء على مستوى كل من القيمة والمدة . ويكون المبلغ المعرض لخطر الائتمان في أي وقت من الأوقات محدد بالقيمة العادلة للأداة التي تحقق منفعة لصالح البنك أي أصل ذو قيمة عادلة موجبة الذي يمثل جزءاً ضئيلاً من القيمة التعاقدية / الافتراضية المستخدمة للتعبير عن حجم الأدوات القائمة . ويتم إدارة هذا الخطر الائتماني كجزء من حد التمويل الكلي الممنوح للعميل وذلك مع الخطر المتوقع نتيجة للتغيرات في السوق ولا يتم عادة الحصول على ضمانات في مقابل الخطر الائتماني على تلك الأدوات فيما عدا المبالغ التي يطلبها البنك كإيداعات هامشية من الأطراف الأخرى .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م

وينشأ خطر التسوية في المواقف التي يكون فيها السداد عن طريق النقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى أو مقابل توقع الحصول على نقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى ويتم وضع حدود تسوية يومية لكل من الأطراف الأخرى لتغطية مخاطر التسوية المجمعة الناتجة عن تعاملات البنك في أي يوم .

الارتباطات المتعلقة بالائتمان

يتمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب . وتحمل عقود الضمانات المالية Guarantees and stand by letters of credit ذات خطر الائتمان المتعلق بالتوظيف . وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية Documentary and Commercial Letters of Credit التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من التمويل المباشر .

وتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح التوظيف أو الضمانات أو الاعتمادات المستندية ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظراً لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلى من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل .

- سياسات الاضمحلال والمخصصات

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق بدرجة كبيرة على تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة التمويل والاستثمار . وبخلاف ذلك ، يتم الاعتراف فقط بخسائر الاضمحلال التي وقعت في تاريخ المركز المالي لأغراض التقارير المالية بناء على أدلة موضوعية تشير الى الاضمحلال وفقاً لما سيرد ذكره بهذا الإيضاح ونظراً لاختلاف الطرق المطبقة ، تقل عادة خسائر الائتمان المحملة على القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الخسارة المتوقعة المستخدم في الجدارة الائتمانية ولأغراض قواعد البنك المركزي المصري .

تساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارة على تحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير الى وجود اضمحلال طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ ، واستناداً الى المؤشرات التالية التي حددها البنك :

- صعوبات مالية كبيرة تواجه عميل التوظيف أو المدين .
- مخالفة شروط اتفاقية التمويل مثل عدم السداد .
- توقع إفلاس العميل أو دخول في دعوة تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له .
- تدهور الوضع التنافسي لعميل التوظيف .
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية بالصعوبات المالية لعميل التوظيف بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية .
- اضمحلال قيمة الضمان .
- تدهور الحالة الائتمانية .

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنوياً أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الخسائر الائتمانية المتوقعة على الحسابات التي تم تقييمها على أساس فردي وذلك بتقييم الخسارة المحققة في تاريخ المركز المالي على أساس كل حالة على حدة ، ويجري تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة . ويشمل التقييم عادة الضمان القائم ، بما في ذلك إعادة تأكيد التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات .

ويتم تكوين مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس المجموعة من الأصول المتجانسة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي والأساليب الإحصائية

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م

- نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة الى فئات تصنيف الجدارة الأربعة المبينة في إيضاح ١/أ ، تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري . ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعته المالي ومدى انتظامه في السداد .

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان ، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان ، على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصري . وفي حالة زيادة مخصص خسائر الاضمحلال المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصري عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، يتم تجنب احتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة . ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين . ويعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع ويبين إيضاح (١/٢٨) الحركة على حساب احتياطي المخاطر البنكية العام خلال السنة المالية .

وفيما يلي بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان :

تصنيف البنك المركزي المصري	مدلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
١	مخاطر منخفضة	صفر	١	ديون جيدة
٢	مخاطر معتدلة	١٪	١	ديون جيدة
٣	مخاطر مرضية	١٪	١	ديون جيدة
٤	مخاطر مناسبة	٢٪	١	ديون جيدة
٥	مخاطر مقبولة	٢٪	١	ديون جيدة
٦	مخاطر مقبولة حدياً	٣٪	٢	المتابعة العادية
٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	٥٪	٣	المتابعة الخاصة
٨	دون المستوى	٢٠٪	٤	ديون غير منتظمة
٩	مشكوك في تحصيلها	٥٠٪	٤	ديون غير منتظمة
١٠	ردينة	١٠٠٪	٤	ديون غير منتظمة

- الاستحواذ على الضمانات

قام البنك خلال الفترة الحالية بالحصول على أصول بالاستحواذ على بعض الضمانات كما يلي :

طبيعة الأصل	القيمة الدفترية بالآلاف جنيه مصري
-	-
الإجمالي	-

يتم تبويب الأصول التي تم الاستحواذ عليها ضمن بند الأصول الأخرى بالمركز المالي ويتم بيع هذه الأصول كلما كان ذلك عملياً .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م

- تركز مخاطر الأصول المالية المعرضة لخطر عمليات التوظيف و الاستثمار
القطاعات الجغرافية

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر عمليات التوظيف و الاستثمار للبنك بالقيمة الدفترية ، موزعة حسب القطاع الجغرافي في آخر السنة المالية الحالية وعند إعداد هذا الجدول تم توزيع المخاطر على القطاعات الجغرافية وفقاً للمناطق المرتبطة بعملاء البنك :

٣٠ يونيو ٢٠٢٤م (بالألف جنيه مصري)

جمهورية مصر العربية	أوروبا	دول الخليج العربي	دول أخرى	الإجمالي
مشاركات ومراجعات ومضاربات مع العملاء	١٢,٩٣٩,٤١٦	-	-	١٢,٩٣٩,٤١٦
استثمارات مالية :				
- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٣١,٢١٤,٨٥٣	٢,١٢٨,٣٤٢	٢,١٢٦,٣٠٩	٣٨,٦٩١,١٦٨
- بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	٢٤٣,٨٠٤	-	٢١٦,١٠٨	٤٥٩,٩١٢
- بالتكلفة المستهلكة	٧٣,٠١٦,٠٥٩	-	٤,٩١٥,١٤٧	٧٨,٣١٦,٥٢٩
أصول أخرى	٦,٥٩٥,٤٤٨	-	٤٧,١٦٠	٦,٦٤٢,٦٠٨
الإجمالي في نهاية الفترة	١٢٤,٠٠٩,٥٨٠	٢,١٢٨,٣٤٢	٧,٣٠٤,٧٢٤	١٣٧,٠٤٩,٦٣٣
الإجمالي في نهاية سنة المقارنة	١٠٧,٧٨٧,٣١٧	١,٤٤٦,٣٢٥	٤,٦٩٧,٨٣٣	١١٥,٧٣٠,٦٥١

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م

٩/ قطاعات النشاط

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر عمليات التوظيف والاستثمار للبنك بالقيمة الدفترية، موزعة حسب النشاط الذي يزاوله عملاء البنك :

٣٠ يونيو ٢٠٢٤م (بالألف جنيه مصري)							
مؤسسات مالية	مؤسسات صناعية	نشاط عقاري	بيع الجملة وتجارة التجزئة	قطاع حكومي	أنشطة أخرى	أفراد	الإجمالي
٥٩٦,٠٠٣	٤,٥٢٤,٧٦٢	٨٤٥,٩٨٤	١,١٦١,٦٥٦	-	٢,٥٩٦,٠٧٨	٣,٢١٤,٩٣٣	١٢,٩٣٩,٤١٦
مشاركات ومراجبات مع العملاء							
استثمارات مالية :							
٧٣٨,٤٥٠	٤,٠٠٦,٠٥٠	٣,٤٥٨,٦٥٢	٤٠٣,٢٠٦	٢٥,٣٠٨,٥٥٣	٤,٧٧٦,٢٥٧	-	٣٨,٦٩١,١٦٨
- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل							
-	-	-	-	-	٤٥٩,٩١٢	-	٤٥٩,٩١٢
- بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر							
-	-	-	-	٧٨,٢٢٦,٠٣١	٩٠,٤٩٨	-	٧٨,٣١٦,٥٢٩
- بالتكلفة المستملكة							
٤,٨٦٨,٤٢٣	-	١,٧٧٤,١٨٥	-	-	-	-	٦,٦٤٢,٦٠٨
أصول أخرى							
٦,٢٠٢,٨٧٦	٨,٥٣٠,٨١٢	٦,٠٧٨,٨٢١	١,٥٦٤,٨٦٢	١٠٣,٥٣٤,٥٨٤	٧,٩٢٢,٧٤٥	٣,٢١٤,٩٣٣	١٣٧,٠٤٩,٦٣٣
الإجمالي في نهاية الفترة							
٦,٧٦٥,٢٥١	٤,٦٤٧,٧٦١	٥,٥٩٩,٨٤٩	١,٥٥٠,٧١٤	٨٨,٤٥٨,٣٣٥	٥,٦٦٦,٨٣٢	٣,٠٤١,٩٠٩	١١٥,٧٣٠,٦٥١
الإجمالي في نهاية سنة المقارنة							

- خطر السوق

يتعرض البنك لخطر السوق المتمثل في تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغير في أسعار السوق . وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لمعدل العائد والعملة ومنتجات حقوق الملكية ، حيث أن كل منها معرض للتحركات العامة والخاصة في السوق والتغيرات في مستوى الحساسية لمعدلات السوق أو للأسعار مثل معدلات العائد ومعدلات أسعار الصرف وأسعار أدوات حقوق الملكية . ويفصل البنك مدى تعرضه لخطر السوق الى محافظ للمتاجرة أو لغير غرض المتاجرة

- خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

يتعرض البنك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالي والتدفقات النقدية . وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظياً ويلخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية في نهاية الفترة المالية ويتضمن الجدول التالي القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة بالعملات المكونة لها :

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م

٣٠ يونيو ٢٠٢٤م (بالألف جنيه مصري)						
جنيه مصري	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	عملات أخرى	الإجمالي	الأصول المالية
٦,١٩٦,٣٦٤	٩,٩٢٥,٦٨٢	١٩٦,٢٢٦	٥٣,٣٠٩	١٣٤,٢٧٣	١٦,٥٠٥,٨٥٤	نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية
١١,٠٦٣,٢٩٢	٤٢,٨٧٠,٢٧١	١,٩٣١,٦١٢	٣٧٩,٧٦٦	٣,٩١٨,٧٨٢	٦٠,١٦٣,٧٢٣	أرصدة لدى البنوك
٩,٩٠٠,١٥٤	٢,٨٣٦,٩٩٣	٢٠٢,٢٦٩	-	-	١٢,٩٣٩,٤١٦	مشاركات و مرابحات ومضاربات مع العملاء
						استثمارات مالية :
٢٦,٣٦٩,٩٤٤	١٠,٥٧٤,٧٩٢	١,٧٤٦,٤٣٢	-	-	٣٨,٦٩١,١٦٨	بالبقية العادلة من خلال الدخل الشامل
٢٤٣,٨٠٤	-	-	-	٢١٦,١٠٨	٤٥٩,٩١٢	بالبقية العادلة من خلال الارباح والخسائر
٢٧,٨٦٦,٢٦٦	٥٠,٤٥٠,٢٦٣	-	-	-	٧٨,٣١٦,٥٢٩	بالتكلفة المستهلكة
٦,٣٦٧,٩٤٠	٢٧٤,١٩٧	٥,٦٢٤	١,٧١٣	(٦,٨٦٦)	٦,٦٤٢,٦٠٨	أصول مالية أخرى
٨٨,٠٠٧,٧٦٤	١١٦,٩٣٢,١٩٨	٤,٠٨٢,١٦٣	٤٣٤,٧٨٨	٤,٢٦٢,٢٩٧	٢١٣,٧١٩,٢١٠	إجمالي الأصول المالية
جنيه مصري	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	عملات أخرى	الإجمالي	الالتزامات المالية
١,٤١٩,٧٠٩	٨,٩٩٦,٢٩٥	٧٧٦,٥١٤	١٢	-	١١,١٩٢,٥٣٠	أرصدة مستحقة للبنوك
٧٤,٢٣٧,٩٣٧	٨٣,٠٠٤,٤٧٧	٣,٠٠٤,٣٧٠	٤٣١,٣٠٧	٤,٢٣٤,٨٣١	١٦٤,٩١٢,٩٢٢	الأوعية الادخارية
٥,٤٣٥,١٠٢	١,١٩٨,٨٩٣	٩,٧٨٣	٤,٤٣١	٤٠,٥٩٣	٦,٦٨٨,٨٠٢	التزامات مالية أخرى
٨١,٠٩٢,٧٤٨	٩٣,١٩٩,٦٦٥	٣,٧٩٠,٦٦٧	٤٣٥,٧٥٠	٤,٢٧٥,٤٢٤	١٨٢,٧٩٤,٢٥٤	إجمالي الالتزامات المالية
٦,٩١٥,٠١٦	٢٣,٧٣٢,٥٣٣	٢٩١,٤٩٦	(٩٦٢)	(١٣,١٢٧)	٣٠,٩٢٤,٩٥٦	صافي المركز المالي
١,٤٧١,٥٣٧	٢,٢٨٧,٦٢٧	١١,١٨٤	-	١,٥٨٦	٣,٧٧١,٩٣٤	ارتباطات متعلقة بالتوظيف
						في نهاية سنة المقارنة
٨٧,١٥٨,٧٧٣	٨٠,٨٢١,٩٠٩	٣,٥٩٦,٠٩٣	٢٧٤,٨٥٤	٢,٨٠٧,٤٩١	١٧٤,٦٥٩,١٢٠	إجمالي الأصول المالية
٧٩,٨٠٥,١٩١	٦٥,٦٨١,٦٢٣	٣,٤٧٨,٣٩٢	٢٧٤,٨٥١	٢,٧٩٩,٥١٧	١٥٢,٠٣٩,٥٧٤	إجمالي الالتزامات المالية
٧,٣٥٣,٥٨٢	١٥,١٤٠,٢٨٦	١١٧,٧٠١	٣	٧,٩٧٤	٢٢,٦١٩,٥٤٦	صافي المركز المالي

مهام غرفة المعاملات الدولية (Dealing Room) :

- تقديم تقارير دورية عن حركة الأسواق المالية .
- تنفيذ توصيات لجنة الأصول والالتزامات التي تمت الموافقة عليها وعرض تقارير بمدى التقدم في تنفيذ تلك التوصيات .
- التنسيق مع وحدة إدارة الأصول والالتزامات فيما يتعلق بالتحوط الطبيعي ضد المخاطر التي قد تنشأ عن معاملات خاصة وبما يتفق مع السياسة والتوصيات المعتمدة للجنة إدارة الأصول والالتزامات .
- المسؤولية عن إدارة السيولة على المدى القصير .
- إعداد تقارير دورية بأى مستجدات عن موقف الأسواق وتوجيه النظر لأى اختناقات في السيولة .
- إبلاغ وحدة إدارة الأصول والالتزامات بالاحتياجات التمويلية لمعالجة فجوة السيولة
- * منظومة إدارة مخاطر هيكل سعر العائد

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م

يتم تحديد وقياس هذا الخطر بمعرفة وحدة الأصول والالتزامات (ALMU) التابعة لقطاع الخزانة بالبنك ويتم تقييم المخاطر وحدودها والإجراءات التصحيحية الواجب القيام بها بمعرفة لجنة الأصول والالتزامات (ALCO) برئاسة رئيس البنك وعضوية المديرين التنفيذيين والمدير المالي ومديرو الإدارات التجارية ومدير شبكة الفروع والسكرتير العام ورئيس غرفة المعاملات الدولية وتقوم غرفة المعاملات الدولية بتنفيذ الإجراءات الضرورية التي تقرها لجنة الأصول والالتزامات لتصحيح الفجوات من خلال التعامل في الأسواق المالية وتعد الغرفة تقاريرها بما حدث من تطور وعرضها على وحدة الأصول والالتزامات ولجنة الأصول والالتزامات.

*** مهام لجنة إدارة الأصول والالتزامات (ALCO)**

- البت في الحدود المقبولة لأغراض تحليل الحساسية.
- مراجعة الافتراضات المستخدمة في تحديد وقياس المخاطر والتحقق من صحتها واعتمادها.
- استعراض مخاطر وفجوات أسعار العائد وموقف الحساسية بالبنك والواردة بتقارير وحدة إدارة الأصول والالتزامات (ALMU).
- تقييم وتعديل واعتماد التوصيات المقترحة لتعديل الفجوات -إن وجدت- بما يتفق مع الحدود السابق اعتمادها.

*** مهام وحدة إدارة الأصول والالتزامات (ALMU)**

- توثيق سياسة إدارة المخاطر كما تم إقرارها بمعرفة لجنة الأصول والالتزامات والحفاظ عليها.
- إعداد النماذج المستخدمة في تحديد وقياس المخاطر والعمل على تطويرها باستمرار.
- إعداد تقارير بالقيم المعرضة للخطر وتطور تلك القيم على مدار الزمن وعرض تلك التقارير على لجنة إدارة الأصول والالتزامات.
- تقديم توصيات لتعديل الفجوات بما يتفق مع الحدود السابق اعتمادها.
- متابعة تطبيق قرارات لجنة الأصول والالتزامات وإخطارها بمدى التقدم في تطبيق تلك القرارات.

- خطر تقلبات سعر العائد

يتعرض البنك لآثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة ، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداة المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق ، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة ، ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن يحتفظ به البنك.

هدف البنك من إدارة خطر أسعار العائد :

يهدف البنك إلى تخفيض درجة تعرضه لمخاطر هيكل أسعار العائد إلى أقصى حد ممكن مع مراعاة أن تكون قيمه المخاطر المتبقية الناجمة عن أسعار العائد في حدود مستوى الحساسية المعتمد من لجنة الأصول والالتزامات. ويعرف مستوى الحساسية بأنه التغير في صافي القيمة الحالية لمراكز أسعار العائد الثابتة المستقبلية للبنك مقابل كل زيادة قدرها ١ % بمنحنى سعر العائد وتتم المتابعة الجدية لمدى التزام البنك بالحدود المطبقة .

ويلخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر العائد الذي يتضمن القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة على أساس سعر تواريخ إعادة التسعير أو تواريخ الاستحقاق أيهما أقرب:

- خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الاستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها . ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات عمليات التوظيف .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م

إدارة مخاطر السيولة

- تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة المطبقة بمعرفة إدارة الشؤون المالية بالبنك ما يلي :
- * يتم إدارة التمويل اليومي عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات ويتضمن ذلك إحلال الأموال عند استحقاقها أو عند منحها للعملاء ويتواجد البنك في أسواق المال العالمية لتأكيد تحقيق ذلك الهدف .
 - * الاحتفاظ بمحفظة من الأصول عالية التسويق التي من الممكن تسيلها بسهولة لمقابلة أية اضطرابات غير متوقعة في التدفقات النقدية .
 - * مراقبة نسب السيولة بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزي المصري .
 - * إدارة التركز وبيان استحقاقات عمليات التوظيف .

هدف البنك من إدارة السيولة

يهدف البنك لتمويل أنشطته على أساس أفضل الأسعار الممكنة في ظل الظروف الطبيعية، ولضمان قدرته على الوفاء بالتزاماته في حالة حدوث أزمة . وسعياً نحو تحقيق هذه الغاية يتبنى البنك المبادئ الرئيسية التالية لإدارة السيولة :

- إدارة السيولة في المدى القصير وفقاً للإطار الرقابي.

- تنويع مصادر التمويل.

- الاحتفاظ بمجموعة من الأصول ذات سيولة عالية.

قياس ومتابعة هيكل مخاطر السيولة

يتلخص إطار إدارة السيولة بالبنك في العمليات التالية :

- التقييم المنتظم لهيكل سيولة البنك وتطوره على مدار الزمن.

- متابعة تنويع مصادر التمويل .

- تقييم البنك لاحتياجات التمويل على أساس التوقعات الواردة في الموازنة التقديرية بغرض التخطيط لحلول ملائمة للتمويل .

يتم تحديد فجوات السيولة المتوقعة عن طريق حصر البنود التي تظهر بقائمة المركز المالي البنك وخارجها حسب نوع عملة وأجال الاستحقاق المتبقية لتلك البنود وتحدد تواريخ استحقاق الأصول والالتزامات القائمة على أساس الشروط التعاقدية للمعاملات ونماذج أنماط سلوك العميل التاريخية (كما في حالة حسابات الاستثمار) وكذا الافتراضات التقليدية المتصلة ببعض بنود قائمة المركز المالي (كما في حالة حقوق المساهمين) .

ولأغراض الرقابة وإعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالي وهي الفترات الرئيسية لإدارة السيولة وتتمثل نقطة البداية لتلك التوقعات في تحليل الاستحقاقات التعاقدية للالتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية .

وتقوم إدارة التوظيف المحلي أيضاً بمراقبة عدم التطابق بين الأصول متوسطة الأجل ، ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات عمليات التوظيف ، ومدى استخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الالتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية .

منهج التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بإدارة الشؤون المالية بالبنك بهدف توفير تنوع واسع في العملات ، والمناطق الجغرافية ، والمصادر ، والمنتجات والأجال .

- إدارة رأس المال

- تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال ، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة الى حقوق الملكية الظاهرة بالمركز المالي فيما يلي :
- الالتزام بالمتطلبات القانونية والاحكام الشرعية لرأس المال في جمهورية مصر العربية وفي البلدان التي تعمل بها فروع البنك .
 - حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الاخرى التي تتعامل مع البنك .
 - الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط .

يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) يومياً بواسطة إدارة البنك ، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعات لدى البنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي

ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي :

- الاحتفاظ بمبلغ ٥ مليار جنيه مصري حداً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع .
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٢,٥٠ % ، ويبلغ الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال بعد اضافة متطلبات الدعامة التحوطية والبنوك ذات الاهمية النظامية المحلية ١٢,٥٠ % وذلك من بداية يناير ٢٠١٩م .

يتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين :

الشريحة الأولى : وهي رأس المال الأساسي ، ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة) ، والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام ، ويخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة ، واجمالي رصيد بنود الدخل الشامل الاخر المتراكم بالميزانية .

وقد تم إدراج صافي الأرباح المرحلية في الشريحة الأولى وذلك طبقاً لقرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٥ فبراير ٢٠١٧.

الشريحة الثانية : وهي رأس المال المساند ، ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقاً لرصيد المخصصات المطلوبة مقابل أدوات الدين و التسهيلات الائتمانية المطلوبة في المرحلة الأولى بما لا يزيد عن ١,٢٥ % من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر ، و التوظيفات / الودائع المساندة التي تزيد أجالها عن خمس سنوات (مع استهلاك ٢٠ % من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجالها) و ٤٥ % من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية من الاستثمارات المالية في الشركات التابعة والشقيقة .

ويراعى عند حساب إجمالي بسط معدل كفاية رأس المال ألا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وألا تزيد التمويلات - الودائع - المساندة عن نصف رأس المال الأساسي.

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ٢٠٠ % مبنية بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به مع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج قائمة المركز المالي بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

تم إعداد معيار كفاية رأس المال طبقاً لمتطلبات بازل II بناءً على قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠١٢ والتي أصدرت في ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢.

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م

وقد التزم البنك بكافة متطلبات رأس المال المحلية خلال السنتين الماضيتين ويخلص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسي والمساند ونسب معيار كفاية رأس المال في نهاية الفترة / السنة المالية :			
٣٠ يونيو ٢٠٢٤م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي و الإضافي):			
رأس المال المصدر والمدفوع	٥,٦٧٧,٥٠٩	٥,٦٧٧,٥٠٩	٥,٦٧٧,٥٠٩
أسهم خزينة (-)	(٩,٨٩٢)	(٩,٨٩٢)	(٩,٨٩٢)
الاحتياطات " قانونى (عام) & رأسمالى "	٢,٨٠٧,٣٦٦	٢,٣٩٢,٩٢٣	٢,٣٩٢,٩٢٣
احتياطي مخاطر العام	١٤٩,١٥٣	١٤٩,١٥٣	١٤٩,١٥٣
الأرباح المحتجزة	١١,٤٨٣,٢١٦	٩,١٩٦,٢٥٨	٩,١٩٦,٢٥٨
الأرباح السنوية	٥,٥٩٥,٩٩١	٢,١٧٦,٧٥١	٢,١٧٦,٧٥١
حقوق الأقلية	٥,٠٨٦	٤,٩١٧	٤,٩١٧
إجمالي الاستيعادات من رأس المال الأساسي المستمر Common Equity	(٢,٧٧١,٧١٥)	(١,٦٠٦,٧٨١)	(١,٦٠٦,٧٨١)
إجمالي رصيد بنود الدخل الشامل الآخر المتراكم بعد التعديلات الرقابية	٦,٣٣٩,٤٣٠	٣,٣٩٢,٨٥٩	٣,٣٩٢,٨٥٩
إجمالي رأس المال الأساسي و الإضافي	٢٩,٢٧٦,١٤٤	٢١,٣٧٧,٦٩٧	٢١,٣٧٧,٦٩٧
الشريحة الثانية (رأس المال المساند):			
٤٥٪ من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية في الشركات التابعة والشقيقة	٧٤٦,٢٤١	٧٦٠,٠٥٨	٧٦٠,٠٥٨
رصيد المخصصات المطلوبة مقابل أدوات الدين و التسهيلات الائتمانية المطلوبة في المرحلة الأولى	٢٢٤,٢٠٠	٤٤٦,٢١٣	٤٤٦,٢١٣
إجمالي رأس المال المساند	٩٧٠,٤٤١	١,٢٠٦,٢٧١	١,٢٠٦,٢٧١
إجمالي القاعدة الرأسمالية بعد الاستيعادات (إجمالي رأس المال)	٣٠,٢٤٦,٥٨٥	٢٢,٥٨٣,٩٦٨	٢٢,٥٨٣,٩٦٨
الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر:			
إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر الائتمان والسوق والتشغيل	١٢٩,٣٦٠,٣٦٤	٩٨,١٠١,٨٩٩	٩٨,١٠١,٨٩٩
إجمالي القاعدة الرأسمالية / إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر الائتمان والسوق والتشغيل	٢٣,٣٨ %	٢٣,٠٢ %	٢٣,٠٢ %

وافق البنك المركزي المصري في جلسته بتاريخ ٧ يوليو ٢٠١٥م على التعليمات الرقابية لقياس الخاصة بالرافعة المالية مع إلزام البنوك بالحد الأدنى لتلك النسبة (٣٪) على أساس ربع سنوى وذلك على النحو التالي :

كنسية استرشادية من نهاية سبتمبر ٢٠١٥م وحتى عام ٢٠١٧م .

كنسية ملزمة اعتباراً من عام ٢٠١٨م .

كما أوجب عن الإفصاح عن النسبة ومكوناتها (بسطاً ومقاماً) بالقوائم المالية المنشورة أسوة بما يجرى عليه حالياً فيما يخص المعيار المعتمد على المخاطر (CAR) .

ويتكون بسط ومقام نسبة الرافعة المالية من الآتي :

مكونات البسط يتكون بسط النسبة من الشريحة الأولى لرأس المال (بعد الاستيعادات) المستخدمة في بسط معيار كفاية رأس المال المعتمد على المخاطر (CAR).

مكونات المقام يتكون مقام النسبة من كافة أصول البنك داخل وخارج الميزانية - وفقاً للقوائم المالية - وهو ما يطلق عليه "تعرضات البنك".

النسبة يجب ألا تقل نسبة الشريحة الأولى من القاعدة الرأسمالية (بعد الاستيعادات) الى إجمالي تعرضات البنك عن (٣٪) .

٣٠ يونيو ٢٠٢٤م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
أولاً : بسط النسبة			
الشريحة الأولى من رأس المال بعد الاستيعادات	٢٩,٢٧٦,١٤٤	٢١,٣٧٧,٦٩٧	٢١,٣٧٧,٦٩٧
ثانياً : مقام النسبة			
إجمالي التعرضات داخل الميزانية وعمليات المشتقات المالية وتمويل الأوراق المالية	٢١٣,٤١٥,٠٤١	١٧٥,٩٥٦,٥٠٢	١٧٥,٩٥٦,٥٠٢
التعرضات خارج الميزانية	٧,٧١٨,٧٢٧	٦,١٩٦,٤٨٩	٦,١٩٦,٤٨٩
إجمالي التعرضات داخل وخارج الميزانية	٢٢١,١٣٣,٧٦٨	١٨٢,١٥٢,٩٩١	١٨٢,١٥٢,٩٩١
نسبة الرافعة المالية %	١٣,٢٤ %	١١,٧٤ %	١١,٧٤ %

- التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة :

أ- خسائر الاضمحلال في مشاركات ومراجعات ومضاربات

يراجع البنك محفظة مشاركات ومراجعات ومضاربات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل ، ويقوم باستخدام الحكم الشخصي عند تحديد ما إذا كان ينبغي تسجيل عبء الاضمحلال في قائمة الدخل ، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوق بها تشير الى أنه يوجد انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة المراجعات وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوى المراجعة الواحدة في تلك المحفظة ، وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير الى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من عملاء التوظيف على السداد للبنك ، أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول البنك . عند جدولة التدفقات النقدية المستقبلية ، تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر عمليات التوظيف و الاستثمار في وجود أدلة موضوعية تشير الى الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة . ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على الخبرة .

ب- استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات دفعات وتواريخ استحقاق ثابتة أو قابلة للتحديد على أنها استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ويتطلب ذلك التبويب استخدام الحكم الشخصي بدرجة عالية ولاتخاذ هذا القرار يقوم البنك بتقييم النية والقدرة على الاحتفاظ بتلك الاستثمارات بالتكلفة المستهلكة ، وإذا أخفق البنك في الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق فيما عدا في بعض الظروف الخاصة مثل بيع كمية غير هامة قرب ميعاد الاستحقاق عندها يتم إعادة تبويب كل الاستثمارات بالتكلفة المستهلكة إلى الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر ، وبالتالي سوف يتم قياس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة المستهلكة إضافة إلى تعليق تبويب أية استثمارات بذلك البند .

ج- القيمة العادلة للمشتقات

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب التقييم وعندما يتم استخدام هذه الأساليب مثل النماذج لتحديد القيمة العادلة يتم اختبارها ومراجعتها دوريا بواسطة أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التي قامت بأعدادها . وتعتمد نتائج التقييم العادلة الى حد ما على الخبرة .

د- أدوات مالية يتم قياسها بالقيمة العادلة :

يتم قياس الأصول المالية المبوبة كأصول مالية بغرض المتاجرة بالقيمة العادلة مع إدراج فروق التغير في القيمة العادلة بقائمة الدخل ضمن بند " صافي الدخل من المتاجرة " كما يتم قياس أدوات الدين المبوبة كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة مع إدراج فروق التغير في القيمة العادلة ببند الدخل الشامل الآخر ضمن " احتياطي القيمة العادلة " وبالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق ملكية فيتم قياس الأسهم المقيدة ببورصة الأوراق المالية بالقيمة العادلة طبقا للأسعار المعلنة بالبورصة في تاريخ القوائم المالية " أما بالنسبة للأسهم غير المقيدة بالبورصة " فيما عدا الاستثمارات الاستراتيجية " فيتم تقييمها بإحدى الطرق الفنية المقبولة " طريقة التدفقات النقدية المخصومة ، طريقة مضاعفات القيمة " وإدراج فروق التقييم بقائمة الدخل الشامل ضمن " احتياطي القيمة العادلة " وبالنسبة للاستثمارات الاستراتيجية فتعتبر التكلفة أو القيمة الاسمية بمثابة القيمة العادلة لتلك الاستثمارات .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م

يقوم مصرفنا بالعمل وفقاً للتسلسل الهرمي للقيمة العادلة بناء على مستويات المدخلات التي تعتبر جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل:

-المستوي الأول:

وتتمثل مدخلات المستوي الأول في الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لأصول أو التزامات مطابقة يستطيع البنك الوصول إليها في تاريخ القياس.

-المستوي الثاني:

وتتمثل مدخلات المستوي الثاني في كافة المدخلات بخلاف أسعار معن عنها ضمن المستوي الأول وتكون هذه المدخلات ملحوظة للأصل أو الالتزام بشكل مباشر أو غير مباشر.

-المستوي الثالث:

وتتمثل مدخلات المستوي الثالث في المدخلات غير الملحوظة للأصل أو الالتزام.

- تمويلات وتسهيلات مع العملاء

تظهر التمويلات والتسهيلات بالصافي بعد خصم مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة .

- أرصدة لدى البنوك

تظهر أرصدة لدى البنوك بالصافي بعد خصم مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة .

- أدوات دين بالتكلفة المستهلكة

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات الدفعات وتواريخ الاستحقاق الثابتة أو القابلة للتحديد كأدوات دين بالتكلفة المستهلكة " ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية " .

- الأوعية الادخارية وشهادات الإيداع

تظهر الأوعية الادخارية وشهادات الإيداع بالتكلفة .

٥ - التحليل القطاعي

- التحليل القطاعي للأنشطة

يتضمن النشاط القطاعي العمليات التشغيلية والأصول المستخدمة في تقديم الخدمات المصرفية وإدارة المخاطر المحيطة بها والعائد المرتبط بهذا النشاط التي قد تختلف عن باقي الأنشطة الأخرى . ويتضمن التحليل القطاعي للعمليات وفقاً للأعمال المصرفية الواردة فيما يلي :

المؤسسات الكبيرة ، والمتوسطة والصغيرة

وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والودائع والحسابات جارية مدينة عمليات التوظيف والاستثمار والمشتقات المالية .

الاستثمار

ويشمل أنشطة اندماج الشركات وشراء الاستثمارات وتمويل إعادة هيكلة الشركات والأدوات المالية .

الأفراد

وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والإيداع والودائع والمرابحات الشخصية والمرابحات العقارية .

أنشطة أخرى

وتشمل الأعمال المصرفية الأخرى كإدارة الأموال .

وتتم المعاملات بين الأنشطة القطاعية وفقاً لدورة النشاط العادي للبنك وتتضمن الأصول والالتزامات الأصول والالتزامات التشغيلية كما تم عرضها في المركز المالي للبنك .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م

٦ - صافي الدخل من العائد و المبيعات

٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م	٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م	عائد عمليات مشاركات ومراجعات ومضاربات والإيرادات المشابهة والمبيعات:
٥٣٣,٩٠٥	١,٠٥٤,٢٢٢	البنك المركزي المصري
٨٠٦,٠٨٣	١,٧١٨,١٥٣	البنوك الأخرى
٩٤٢,١٨٦	١,٣٠٥,١٣١	العملاء
٢,٢٨٢,١٧٤	٤,٠٧٧,٥٠٦	المجموع
٥,١٧١,٥٦١	٦,٢٨٩,٨١٩	عائد أدوات دين حكوميه
١٢٢,٨٦٤	٢٨٦,٦٩٥	عائد أدوات دين غير حكوميه
٧,٥٧٦,٥٩٩	١٠,٦٥٤,٠٢٠	إجمالي عائد عمليات مشاركات ومراجعات ومضاربات والإيرادات المشابهة
٢,٠٥٤,٧٥٢	٢,٩٥٢,١١٦	المبيعات
٩,٦٣١,٣٥١	١٣,٦٠٦,١٣٦	إجمالي عائد عمليات مشاركات ومراجعات ومضاربات والإيرادات المشابهة والمبيعات
		تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة وتكلفة المبيعات:
(١٣٩,٤٤٥)	(٧٠٥,١٩٢)	البنوك
(٤,٦٣٤,٦٧٤)	(٦,٢٩٩,٨٤٩)	العملاء
(٤,٧٧٤,١١٩)	(٧,٠٠٥,٠٤١)	إجمالي تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة
(١,٤٥٦,٣٣٢)	(١,٩٧٦,٠٩٣)	تكلفة المبيعات
(٦,٢٣٠,٤٥١)	(٨,٩٨١,١٣٤)	إجمالي تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة وتكلفة المبيعات
٣,٤٠٠,٩٠٠	٤,٦٢٥,٠٠٢	الصافي الدخل من العائد و المبيعات

٧ - إيرادات الأتعاب والعمولات

٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م	٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م	
<u>بالآلف جنيه مصري</u>	<u>بالآلف جنيه مصري</u>	
٦١,٥٦٣	٥٢,١٧١	الأتعاب والعمولات المرتبطة بعمليات التوظيف والاستثمار
٧,٤٥٩	١١,٠٨٣	أتعاب خدمات تمويل المؤسسات
٢٢,٠٨٧	٥٣,٦٩٢	أتعاب أعمال الأمانة والحفظ
١٣٢,٥٩٧	١٨٢,٨٩٦	أتعاب أخرى
<u>٢٢٣,٧٠٦</u>	<u>٢٩٩,٨٤٢</u>	الأجمالي

٨ - توزيعات الأرباح

٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م	٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م	
<u>بالآلاف جنيه مصري</u>	<u>بالآلاف جنيه مصري</u>	
١٧١,٨٤٧	٢١٤,٥٩٥	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٧,٢٣٠	١٣,٦٩٣	بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
<u>١٧٩,٠٧٧</u>	<u>٢٢٨,٢٨٨</u>	الأجمالي

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م

٩ - صافي دخل المتاجرة

٣٠ يونيو ٢٠٢٣م بالآلاف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٤م بالآلاف جنيه مصري	عمليات النقد الأجنبي
(٤٥,٩٢٣)	١٤٤,٢٥٩	أرباح (خسائر) التعامل في العملات الأجنبية
٤٣,٤٩٧	٣٥,٥٩٨	أرباح تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية بغرض المتاجرة
٣٧,٣٨٨	٢٩,٨٩٢	أرباح أدوات حقوق الملكية
<u>٣٤,٩٦٢</u>	<u>٢٠٩,٧٤٩</u>	الأجمالي

١٠ - (عبء) الاضمحلال عن خسائر عمليات التوظيف والاستثمار

٣٠ يونيو ٢٠٢٣م بالآلاف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٤م بالآلاف جنيه مصري	نقدية وارصدة لدى البنك المركزي
(٤,٢٣٠)	(٢,٠٤٨)	ارصدة لدى البنوك
(١,١٩٦)	(١,٧٧٠)	أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
(١٣,٣٩١)	(٩٧,٨٧٩)	أدوات دين بالتكلفة المستهلكة
(١٨٦,٩٦٩)	(٦٢٥,٥٩٣)	مشاركات ومراوبات ومضاربات مع العملاء
(٢٧٢,٤١٩)	(٤٩٣,٤٤٤)	مشاركات ومراوبات ومضاربات مع البنوك
(٢,٢٦٢)	١,١٢٣	الأجمالي
<u>(٤٨٠,٤٦٧)</u>	<u>(١,٢١٩,٦١١)</u>	

١١ - مصروفات إدارية

٣٠ يونيو ٢٠٢٣م بالآلاف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٤م بالآلاف جنيه مصري	تكلفة العاملين
(٦٠٣,١٨٤)	(٦٩١,٨٧٧)	أجور ومرتبات
(١٥,٠٤١)	(١٧,٧٣٨)	تأمينات اجتماعية
		تكلفة المعاشات
(١٠,٠٦٠)	(٨,٥٣٦)	تكلفة نظم الاشتراكات المحددة
(٦٢٨,٢٨٥)	(٧١٨,١٥١)	إجمالي تكلفة العاملين
(١٣٩,٦٠٦)	(١٩٠,٥٩٠)	الإهلاك والإستهلاك
(٤٤٩,٣٩٠)	(٥٧٣,٧١٥)	مصروفات إدارية أخرى
<u>(١,٢١٧,٢٨١)</u>	<u>(١,٤٨٢,٤٥٦)</u>	الأجمالي

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م

١٢ - إيرادات تشغيل أخرى

٣٠ يونيو ٢٠٢٣م بالآلاف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٤م بالآلاف جنيه مصري	
١,٥٢١,١٣٣	٤,٨٧٣,٣٦٢	أرباح تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملة الأجنبية ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك التي بغرض المتاجرة
٦,١٤٠	٦,٤٢٩	أرباح بيع ممتلكات ومعدات
(٩٨٦)	(٨٨٤)	(مصرف) إيجار تشغيلي
٩٢,٣١٤	١٠١,٨١٣	أخرى
(٦,٨٠٣)	٢,٨٣٥	رد (عبء) مخصصات أخرى
١,٦١١,٧٩٨	٤,٩٨٣,٥٥٥	الإجمالي

١٣ - (مصرفات) ضرائب الدخل

٣٠ يونيو ٢٠٢٣م بالآلاف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٤م بالآلاف جنيه مصري	
(٧٢٤,٦٨٧)	(٥٦٤,٥٦١)	ضرائب الدخل الحالية
(٩٥٨,٥٢٥)	(١,١٢٠,٨٣٢)	وتتمثل ضرائب الدخل الحالية في الآتي:
٢٣٣,٨٣٨	٥٥٦,٢٧١	ضرائب دخل جارية
(٧٢٤,٦٨٧)	(٥٦٤,٥٦١)	إيرادات ضريبية مؤجلة
		الإجمالي

وفيما يلي الموقف الضريبي:

أولاً: ضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

- تمت التسوية النهائية مع المركز الضريبي لكبار الممولين وسداد الضريبة المستحقة وذلك منذ بداية نشاط البنك وحتى عام ٢٠١٨م.
- بالنسبة لعام ٢٠١٩ تمت المحاسبة والاتفاق مع المركز الضريبي لكبار الممولين، وجاري اجراء التسوية النهائية للحصول على مخالصة نهائية عن العام .
- بالنسبة للاعوام من ٢٠٢٠م وحتى ٢٠٢٣م: تم تقديم الاقرار الضريبي وسداد الضريبة المستحقة من واقعه في المواعيد المحددة قانوناً، ولم يتم الفحص حتى تاريخه .

ثانياً : ضريبة المرتبات والأجور

- تمت التسوية والاتفاق مع المركز الضريبي لكبار الممولين، وتم اجراء التسوية النهائية وسداد الضريبة المستحقة وذلك منذ بداية نشاط البنك وحتى عام ٢٠٢٠م.
- بالنسبة للفترة من ٢٠٢١/١/١م حتى ٢٠٢٤/٠٦/٣٠م تم توريد الضريبة الشهرية المستحقة في الموعد المحدد قانوناً، ولم يتم الفحص حتى تاريخه.

ثالثاً : ضريبة الدمغة

- تمت التسوية والاتفاق مع المركز الضريبي لكبار الممولين، و تم اجراء التسوية النهائية وسداد الضريبة المستحقة وذلك منذ بداية نشاط البنك وحتى عام ٢٠٢٠م.
- بالنسبة للفترة من ٢٠٢١/١/١م وحتى ٢٠٢٤/٠٦/٣٠م تم تقديم الإقرار الضريبي الربع سنوى في ميعاده وسداد الضريبة المستحقة من واقعه، ولم يتم الفحص حتى تاريخه .

رابعاً : الضريبة العقارية

- تم سداد جميع الضرائب المستحقة على فروع ومقرات البنك حتى عام ٢٠٢٣م ، وذلك وفقاً للقانون رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨م والمعمول به من ٢٠١٣/٧/١م .
- بالنسبة لعام ٢٠٢٤م تم سداد قيمة الضرائب المستحقة عن العام والتي تم ارسال مطالبات بها من المأموريات المختصة.

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م

بالنسبة لشركات للبنك

- أولاً: ضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية
يتم إعداد الإقرار الضريبي وسداد الضريبة من واقع تلك الاقرارات وتقديمه في المواعيد المحددة قانوناً.
ثانياً : ضريبة كسب العمل
• يتم توريد الضريبة الشهرية المستحقة وتقديمها في المواعيد المحددة قانوناً.
ثالثاً : ضريبة الدمغة
• يتم إعداد الإقرار الضريبي وسداد الضريبة من واقع تلك الاقرارات وتقديمه في المواعيد المحددة قانوناً.
رابعاً: الضريبة العقارية
• يتم إعداد الإقرار الضريبي وسداد الضريبة من واقع تلك الاقرارات وتقديمه في المواعيد المحددة قانوناً.
خامساً : ضريبة المبيعات و القيمة المضافة
• يتم إعداد الإقرار الضريبي وسداد الضريبة من واقع تلك الاقرارات وتقديمه في المواعيد المحددة قانوناً

١٤ - نصيب السهم في الربح

٣٠ يونيو ٢٠٢٣م بالآلاف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٤م بالآلاف جنيه مصري	
٢,٩٤٣,٠٨٣	٦,٩٥٦,٥٨٧	صافي أرباح الفترة
(١١٠,٠٠٠)	(١٢١,٠٠٠)	حصة العاملين (تقديرية)
(١٢,٠٠٠)	(١٣,٠٠٠)	مكافأة مجلس الإدارة (تقديرية)
٢,٨٢١,٠٨٣	٦,٨٢٢,٥٨٧	
٦٠٧,٤٧١	٦٠٧,٤٧١	المتوسط المرجح للأسهم العادية المصدرة
٤,٦٤٤	١١,٢٣١	نصيب السهم الأساسي في الربح (بالجنيه)

١٥ - نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م بالآلاف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٤م بالآلاف جنيه مصري	
١,٨١٦,٣٠٣	٢,٢٤٤,٠٠٥	نقدية
١٠,٩٠١,٧٠٧	١٤,٣٢٨,٦٢٧	أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي
(٤١,٣٧١)	(٦٦,٧٧٨)	يخصم :
١٢,٦٧٦,٦٣٩	١٦,٥٠٥,٨٥٤	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة والايرادات المقدمة
٧,٠٥٦,٤٤٣	٧,٧٨٢,٥٦١	الأجمالي
٥,٦٢٠,١٩٦	٨,٧٢٣,٢٩٣	أرصدة بدون عائد
١٢,٦٧٦,٦٣٩	١٦,٥٠٥,٨٥٤	أرصدة ذات عائد
		الأجمالي

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م

١٦ - أرصدة لدى البنوك

٣٠ يونيو ٢٠٢٤م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
١,٧٩٥,٠٦٢	٩٩٨,٤٩٠	حسابات جارية
٥٨,٥٦٢,٨٠٢	٤٥,٣٨٤,٦٢١	ودائع (مضاربات)
(١٨١,٠٣٧)	(١٢٤,٣٠٣)	يخصم : الإيرادات المقدمة
(١٣,١٠٤)	(٦,٩٧٨)	يخصم : مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
٦٠,١٦٣,٧٢٣	٤٦,٢٥١,٨٣٠	الإجمالي
٨,٠٣٧,٠٠٠	٤,٩٧٠,٩٣٩	البنك المركزي بخلاف نسبة الإحتياطي الإلزامي
٤١,٨١٦,٠٢٢	٣٤,٥٧٥,٥١٣	بنوك محلية
١٠,٣١٠,٧٠١	٦,٧٠٥,٣٧٨	بنوك خارجية
٦٠,١٦٣,٧٢٣	٤٦,٢٥١,٨٣٠	الإجمالي
٣٢٤,١٧٦	٣١٢,٩٠٤	أرصدة بدون عائد
٥٩,٨٣٩,٥٤٧	٤٥,٩٣٨,٩٢٦	أرصدة ذات عائد
٦٠,١٦٣,٧٢٣	٤٦,٢٥١,٨٣٠	الإجمالي
٥٩,٨٣٩,٥٦٥	٤٥,٩٣٨,٩٤٦	أرصدة متداولة
٣٢٤,١٥٨	٣١٢,٨٨٤	أرصدة غير متداولة
٦٠,١٦٣,٧٢٣	٤٦,٢٥١,٨٣٠	الأجمالي

١٧ - مخزون

٣٠ يونيو ٢٠٢٤م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
٤٢٥,٣٦١	٥٤٤,١٥٢	مخزون خامات
٥٦٧,٣٤٥	٤٠٧,٦٧٨	مخزون مستلزمات إنتاج وقطع غيار ووقود
٣٥٧,٦٣٤	٢٣٤,١٢٠	مخزون انتاج تام
٨٠٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠	مخزون عقارى
(١١,٣٤٦)	(١١,٣٤٩)	فروق تقييم ومخصص اضمحلال مخزون
٢,١٣٨,٩٩٤	١,٩٧٤,٦٠١	الإجمالي

١٨ - عملاء وأوراق قبض بالصفافى

٣٠ يونيو ٢٠٢٤م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
٣٩٦,١١٧	٣٨٠,٥٤٣	عملاء
١٦٩,٢١٦	١٢١,٣٨٩	أوراق قبض
٤٤٨,٠٥٩	٤٣٠,٤٢٧	شيكات برسم تحصيل
٨٤,٣٢٩	٤٢,٨٧٩	عملاء ضمان كمبيالات معززة
١,٠٩٧,٧٢١	٩٧٥,٢٣٨	الاجمالى
(٤٠,٩٧٥)	(٣٥,٤٩٨)	يخصم :
١,٠٥٦,٧٤٦	٩٣٩,٧٤٠	مخصص إضمحلال العملاء
		الصفافى

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م

١٩/أ- مشاركات ومراجبات ومضاربات مع البنوك

٣٠ يونيو ٢٠٢٤م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م	
بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	
-	٦٥,٦٠٩	اجمالي المشاركات و المضاربات والمراجبات مع البنوك
-	(٨٦١)	يخصم : مخصص خسائر الاضمحلال
-	٦٤,٧٤٨	الإجمالي
يوضح الجدول التالي تصنيف المحفظة ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة :		
٣٠ يونيو ٢٠٢٤م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م	(بالألف جنيه مصري)

مرحلة (١)	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	مرحلة (١)	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
-	-	٦٥,٦٠٩	(٨٦١)
-	-	٦٥,٦٠٩	(٨٦١)
-	-		الإجمالي

١٩/ب - مشاركات ومراجبات ومضاربات مع العملاء

٣٠ يونيو ٢٠٢٤م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م	
بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	
٥٦١,٩٩١	٥٧٨,٤٧٧	تجزئة
٤٣٨,٨٩٥	٤٠٩,٦٧٩	سيارات
٢,٣٢٧,٩٤٩	٢,٢٩٦,٧٤٦	سلع معمرة و اخرى
٣,٣٢٨,٨٣٥	٣,٢٨٤,٩٠٢	عقارية
		اجمالي (١)
١٢,١١٣,٦٨٧	١٠,٩١٦,٣٢٣	مؤسسات شاملا المراجبات الصغيرة للأنشطة الاقتصادية
٨٨١,٤٣٤	٩٩٩,٣١٣	شركات كبيرة و متوسطة
٤,٣٨٢	٤,٠٨٠	شركات صغيرة
١٢,٩٩٩,٥٠٣	١١,٩١٩,٧١٦	شركات متناهية الصغر
		اجمالي (٢)
١٦,٣٢٨,٣٣٨	١٥,٢٠٤,٦١٨	اجمالي المشاركات و المضاربات و المراجبات للعملاء (٢+١)
(١,٥٠٥,٧٢١)	(١,٤٧٦,٦٨٠)	يخصم : الإيرادات المقدمة
(١,٨٨٣,٢٠١)	(١,٠٧٩,٥٩٢)	يخصم : مخصص خسائر الاضمحلال
١٢,٩٣٩,٤١٦	١٢,٦٤٨,٣٤٦	الإجمالي

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م

١٩/ب - مشاركات ومراجعات ومضاربات مع العملاء (تابع)

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

تحليل حركة مخصص خسائر الاضمحلال للمشاركات والمراجعات والمضاربات مع العملاء وفقاً للأنواع :
٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م (بالآلاف جنيه مصري)

الاجمالي	مؤسسات كبيرة ومتوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر	افراد فقط	
١,٠٧٩,٥٩٢	١,٠٢٠,٣٦٥	٥٩,٢٢٧	الرصيد أول الفترة
٧٠٢,١٢٤	٥٨٣,٣٤٢	١١٨,٧٨٢	عبء الاضمحلال خلال الفترة
(٢٠,٣٣٤)	(٢٠,٢٨٥)	(٤٩)	مبالغ تم إعدامها خلال الفترة
(٢٠٨,٦٨٠)	(٢٠٨,١٤٤)	(٥٣٦)	مخصص انتفي الغرض منه
٣٣٠,٤٩٩	٣٣٠,٤٩٩	-	فروق ترجمة عملات أجنبية
<u>١,٨٨٣,٢٠١</u>	<u>١,٧٠٥,٧٧٧</u>	<u>١٧٧,٤٢٤</u>	الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م
<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م</u> (بالآلاف جنيه مصري)			

الاجمالي	مؤسسات كبيرة ومتوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر	افراد فقط	
٥٩١,٥٣٣	٥٦١,٥٦٧	٢٩,٩٦٦	الرصيد أول السنة
٨٢٦,٨٦٠	٧٧٠,١٧٤	٥٦,٦٨٦	عبء الاضمحلال خلال السنة
(٤٢,٧٨٦)	(٤٢,٣٩٤)	(٣٩٢)	مبالغ تم إعدامها خلال السنة
(٣٢٦,١٣٩)	(٢٩٩,١٠٦)	(٢٧,٠٣٣)	مخصص انتفي الغرض منه
٣٠,١٢٤	٣٠,١٢٤	-	فروق ترجمة عملات أجنبية
<u>١,٠٧٩,٥٩٢</u>	<u>١,٠٢٠,٣٦٥</u>	<u>٥٩,٢٢٧</u>	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م

٢٠ - استثمارات مالية

٣٠ يونيو ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصري	
		٢٠/أ - استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
		أدوات دين مدرجة في سوق الأوراق المالية - بالقيمة العادلة :
٢٤,٣٣٠,٨١٨	٢٦,١٩٦,١٤٤	أذون خزانة
٣,٣٢٧,٧٨٠	٣,٠٢٨,٨٩٥	أدوات دين أخرى
		أدوات حقوق ملكية - بالقيمة العادلة :
٩٠٨,٨٤٩	١,١٣٥,٣١٧	- مدرجة في سوق الأوراق المالية
٥,٠١٧,٥٩٩	٢,٩٥١,٢٥٨	- غير مدرجة في سوق الأوراق المالية
		وثائق صناديق استثمار :
٥,١٠٦,١٢٢	٣,٣٩٢,٩٧٠	- وثائق صناديق استثمار
٣٨,٦٩١,١٦٨	٣٦,٧٠٤,٥٨٤	إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (١)
		٢٠/ب - استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
		أدوات حقوق ملكية - بالقيمة العادلة :
٤٥١,٧٦١	٣٧٤,٨٩١	- مدرجة في سوق الأوراق المالية
٨,١٥١	٨٨,٣٦٤	وثائق صناديق استثمار
٤٥٩,٩١٢	٤٦٣,٢٥٥	إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (٢)
		٢٠/ج - استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة
		أدوات دين :
		- مدرجة في سوق الأوراق المالية
٣٠,١٠٨,١٥٦	١٩,٧٧٨,٠٨٦	أذون الخزانة
(٨٣٦,٤٢٣)	(٤٩٠,٠٠٠)	عوائد لم تستحق بعد
(٣٦٢,٧٩٥)	(١٥٧,٠٩٢)	مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة
٢٨,٩٠٨,٩٣٨	١٩,١٣٠,٩٩٤	إجمالي (أ)
٥٠,٢٠٦,١٣٢	٤٠,٨٨٢,٠٣٣	- أدوات دين أخرى
(٧٩٨,٥٤١)	(١٦٥,٣٥٥)	- مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة
٤٩,٤٠٧,٥٩١	٤٠,٧١٦,٦٧٨	إجمالي (ب)
٧٨,٣١٦,٥٢٩	٥٩,٨٤٧,٦٧٢	إجمالي استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة (أ + ب) (٣)
١١٧,٤٦٧,٦٠٩	٩٧,٠١٥,٥١١	إجمالي استثمارات مالية (٣ + ٢ + ١)

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م

٢٠ - استثمارات مالية (تابع)

وفيما يلي تحليل أذون خزانة بكل محفظة مالية :

وتتمثل أذون خزانة في محفظة الاستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

٣٠ يونيو ٢٠٢٤م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
٨,٢٤٠,٤٥٧	١٢,٢١٥,٢٦٢	أذون خزانة استحقاق ٩١ يوم
٩,٩٢٩,٧٤١	٦,٧٣٠,٧٠٢	أذون خزانة استحقاق ١٨٢ يوم
٥,٧١٢,٠١٤	٥,٨١١,١٦٠	أذون خزانة استحقاق ٢٧٣ يوم
٢,٨٥٠,٩٧٣	٣,٦٧٥,٢٢٠	أذون خزانة استحقاق ٣٦٥ يوم
(٣٦,٢١٩)	(٣٧,٧٩٤)	عمليات بيع أذون خزانة مع الالتزام باعادة الشراء
(٢,٣٦٦,١٤٨)	(٢,١٩٨,٤٠٦)	عوائد لم تستحق بعد
٢٤,٣٣٠,٨١٨	٢٦,١٩٦,١٤٤	إجمالي

وتتمثل أذون خزانة في محفظة الاستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة :

٣٠ يونيو ٢٠٢٤م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
-	٥٦٢,٥٧٨	أذون خزانة استحقاق ٩١ يوم
٢٣٣,٣٠٩	-	أذون خزانة استحقاق ١٨٢ يوم
٢٩,٨٧٤,٨٤٧	١٩,٢١٥,٥٠٨	أذون خزانة استحقاق ٣٦٥ يوم
(٨٣٦,٤٢٣)	(٤٩٠,٠٠٠)	عوائد لم تستحق بعد
(٣٦٢,٧٩٥)	(١٥٧,٠٩٢)	مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة
٢٨,٩٠٨,٩٣٨	١٩,١٣٠,٩٩٤	إجمالي

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م

٢٠/د - استثمارات في شركات شقيقة

- بلغت نسبة مساهمة البنك في الشركات الشقيقة كما يلي :

٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م

نسبة المساهمة	القيمة الدفترية	أرباح / (خسائر) الشركة	إيرادات الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	أصول الشركة	البلد مقر الشركة	
	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري		
٪٢٤,٣٠	٢٨٩,٤٣١	٨٩,٨٦٧	٣٤٣,٣٦٧	٢٦٢,٠٢٠	١,٢٣٩,٩٩٢	مصر	مستشفى مصر الدولي
٪٣٢,٧٥	٢٩٤,٢٧٣	١١٥,٤١٢	١٨١,٢٨٣	١٤١,٩٢٧	٨٨٥,٩٦١	مصر	المصرية للتأمين التكافلي على الممتلكات
٪٢٥,٠٠	-	(١٩١)	٦	١,٦٣٥	٦٥٣	مصر	عربية للوساطة في التأمين
٪٤٠,٠٠	٢٤٩	٣	٨٨٣	١٠٥	٧٥٥	مصر	العربية لأعمال التطهير " أراديس "
٪٤٨,٥٧	٢,٤٨٧	٦٦٨	٢,٥٩١	٢,٩٩٧	٧,٦١٢	مصر	الجيزة للبيوت والصناعات الكيماوية *
٪٢٥,٥١	١٨,٧١٣	(٤٣,٥٣٢)	٥,٤٦٣	٣,٥٥٤,٩٥٤	٣,٣١٠,٨٠٣	مصر	أرضك للتنمية و الاستثمار العقاري
	٦٠٥,١٥٣						الإجمالي

* في الفترة اللاحقة تم بيع نصيب البنك في شركة الجيزة للبيوت والصناعات الكيماوية طبقاً لقرار مجلس إدارة البنك بتاريخ ١٧ يوليو ٢٠٢٤ م .

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م

نسبة المساهمة	القيمة الدفترية	أرباح / (خسائر) الشركة	إيرادات الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	أصول الشركة	البلد مقر الشركة	
	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري		
٪٢٤,٣٠	٢٥١,٩٩٧	٢٠٩,٢٩١	١,٠٧٧,٨١١	٢٥٠,٢٥١	١,١٣٨,٦٨٢	مصر	مستشفى مصر الدولي
٪٣٢,٧٥	٢٣٤,١٩٣	٥٥,٣٩٨	٧٦,٩٦٥	٢,٣١٥,٤٨٥	٣,١٢٢,٣٣٥	مصر	المصرية للتأمين التكافلي على الممتلكات
٪٢٥,٠٠	-	(١٩١)	٦	١,٦٣٥	٦٥٣	مصر	عربية للوساطة في التأمين
٪٤٠,٠٠	٦٤,٧٩٧	(١٦,١٠٢)	٢٣٣,٨٨٢	١,٧٩٢,٤٢٥	١,٧٨٨,٥٧٤	مصر	أشجار سيتي للتنمية والتطوير
٪٢٥,٥١	١٨,٧١٤	(١٤٩,٧٦٠)	٦,٠٣٤	٢,٦١٢,٤٩٣	٢,٤٧٤,٤٣٤	مصر	أرضك للتنمية و الاستثمار العقاري
٪٤٠,٠٠	٢٤٩	٧	٦١٢	١٠٢	٧٤٤	مصر	العربية لأعمال التطهير " أراديس "
٪٤٨,٥٧	٢,١٢٨	٦٠٥	٥,٨٠٩	٤,٢٩٦	٨,٥١٩	مصر	الجيزة للبيوت والصناعات الكيماوية
	٥٧٢,٠٧٨						الإجمالي

- تم إدراج الأرصدة من آخر قوائم مالية متاحة .

٢٠/هـ - أرباح الاستثمارات المالية

٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م	٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري
٨٥,٠٦٤	٩٧,٨٩١
٨٥,٠٦٤	٩٧,٨٩١

أرباح استثمارات في شركات شقيقة
الإجمالي

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م

٢١ - أصول أخرى

٣٠ يونيو ٢٠٢٤م بالآلاف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م بالآلاف جنيه مصري	
١,٩٤١,٢١٥	١,٦٢٩,٨٥٩	الإيرادات المستحقة
٣٦٧,٠٢٧	١٥٢,٤٣٦	المصروفات المقدمة
١٠١,٨١٣	١٢٩,١٣٤	دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة
١,٩٤٥,٦٣٥	٢,٠٣٦,٣٢٨	الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون *
١٣٤,٤٩٧	٤١,٨٤١	التأمينات والعهد
٢٥	٣٨	القرض الحسن
١,٣٩٨,٤٦٨	١,١٢٥,٩١٠	مشروعات تحت التنفيذ **
٦٩١,٠١٤	٧٤٩,١٣٠	أخرى
١٠٣,٠٩٤	١٣٧,٣٧٠	مسدد تحت حساب الضرائب
٦,٦٨٢,٧٨٨	٦,٠٠٢,٠٤٦	الإجمالي

* تتمثل في وحدات سكنية وإدارية وأراضى تم الاستحواذ عليها مقابل تسوية مديونية بعض عملاء التوظيف ويتم بيع هذه الأصول كلما كان ذلك ممكناً ، ويتم إخطار البنك المركزى المصرى بموقف تلك الأصول في نهاية كل شهر وفقاً لمتطلبات المادة ٨٧ من القانون ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠م .

** فيما يلي مكونات بند مشروعات تحت التنفيذ :

٣٠ يونيو ٢٠٢٤م بالآلاف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م بالآلاف جنيه مصري	
١,٠٨٨,٧٢٤	١,٠١٦,٨٨٦	فروع تحت التأسيس
٣٠٩,٧٤٤	١٠٩,٠٢٤	انفاق استثمارى
١,٣٩٨,٤٦٨	١,١٢٥,٩١٠	الإجمالي

٢٢ - أصول غير ملموسة (تتمثل في أنظمة آلية وبرامج حاسب آلي)

٣٠ يونيو ٢٠٢٤م بالآلاف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م بالآلاف جنيه مصري	
٢٥٨,٩٠٧	١٩٣,٣٩٧	صافي القيمة الدفترية اول السنة
١٥٩,٢٩٩	١٩١,٧٩٠	إضافات
(٨٤,٧٤٠)	(١٢٦,٢٨٠)	استهلاك
٣٣٣,٤٦٦	٢٥٨,٩٠٧	صافي القيمة الدفترية آخر الفترة / السنة

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م

٢٣ - أصول ثابتة

الرصيد في ٢٠٢٣/٠١/١	أراضي وإنشاءات ومرافق	تصنيفات أصول مستأجرة	آلات ومعدات	أخرى	الإجمالي
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري
الرصيد في ٢٠٢٣/٠١/١	١,٩٧٨,٦١٤	٣٣,٢٦١	١,١٢٩,٠٣٣	٥٢٦,٤٥١	٣,٦٦٧,٣٥٩
التكلفة	(٢٧١,٨٠٨)	(١١,١٩٤)	(٧٠٢,٨٧٢)	(٣٠٦,٥١١)	(١,٢٩٢,٣٨٥)
مجمع الإهلاك	١,٧٠٦,٨٠٦	٢٢,٠٦٧	٤٢٦,١٦١	٢١٩,٩٤٠	٢,٣٧٤,٩٧٤
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٣/٠١/١	١,٧٠٦,٨٠٦	٢٢,٠٦٧	٤٢٦,١٦١	٢١٩,٩٤٠	٢,٣٧٤,٩٧٤
الرصيد في ٢٠٢٣/٠١/١	١,٧٠٦,٨٠٦	٢٢,٠٦٧	٤٢٦,١٦١	٢١٩,٩٤٠	٢,٣٧٤,٩٧٤
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٣/٠١/١	١,٧٠٦,٨٠٦	٢٢,٠٦٧	٤٢٦,١٦١	٢١٩,٩٤٠	٢,٣٧٤,٩٧٤
إضافات	١٤٥,٦٢٤	٤١,٣٤٨	١٧٥,٢١٨	٩٨,٢٨٣	٤٦٠,٤٧٣
استيعادات	(١٦,٩٤٦)	٥٧٧	(٣٨,٦٥٩)	(١,١٠٧)	(٥٦,١٣٥)
إهلاك السنة	(٣٠,١٩٩)	(٤,٧١١)	(١١٣,٤٧١)	(٧٥,٩٢٩)	(٢٢٤,٣١٠)
إهلاك مستبعد	٦,٠٣٥	(٦٠٧)	٢٢,٢٧٦	١,٢٠٣	٢٨,٩٠٧
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٣/١٢/٣١	١,٨١١,٣٢٠	٥٨,٦٧٤	٤٧١,٥٢٥	٢٤٢,٣٩٠	٢,٥٨٣,٩٠٩
الرصيد في ٢٠٢٤/٠١/١	٢,١٠٧,٢٩٢	٧٥,١٨٦	١,٢٦٥,٥٩٢	٦٢٣,٦٢٧	٤,٠٧١,٦٩٧
التكلفة	(٢٩٥,٩٧٢)	(١٦,٥١٢)	(٧٩٤,٠٦٧)	(٣٨١,٢٣٧)	(١,٤٨٧,٧٨٨)
مجمع الإهلاك	١,٨١١,٣٢٠	٥٨,٦٧٤	٤٧١,٥٢٥	٢٤٢,٣٩٠	٢,٥٨٣,٩٠٩
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٤/٠١/١	١,٨١١,٣٢٠	٥٨,٦٧٤	٤٧١,٥٢٥	٢٤٢,٣٩٠	٢,٥٨٣,٩٠٩
الرصيد في ٢٠٢٤/٠١/١	١,٨١١,٣٢٠	٥٨,٦٧٤	٤٧١,٥٢٥	٢٤٢,٣٩٠	٢,٥٨٣,٩٠٩
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٤/٠١/١	١,٨١١,٣٢٠	٥٨,٦٧٤	٤٧١,٥٢٥	٢٤٢,٣٩٠	٢,٥٨٣,٩٠٩
إضافات	٣٢,٤٤٧	١٤,٤٩٤	٢٠٠,١١٩	٢٧,٣٥١	٢٧٤,٤١١
استيعادات	(١,٣٨٢)	-	(٥,٦٩٣)	(١,٧١٩)	(٨,٧٩٤)
إهلاك الفترة	(١٦,٣٨٦)	(٣,٦٣٩)	(٤٧,٦٢٤)	(٣٨,٠٧٦)	(١٠٥,٧٢٥)
إهلاك مستبعد	٣٥٠	-	٥,٧٠٤	٢,١٩٢	٨,٢٤٦
تسويات إهلاك	-	(٩)	-	٩	-
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٤/٦/٣٠	١,٨٢٦,٣٤٩	٦٩,٥٢٠	٦٢٤,٠٣١	٢٣٢,١٤٧	٢,٧٥٢,٠٤٧
الرصيد في ٢٠٢٤/٠١/١	٢,١٣٨,٣٥٧	٨٩,٦٨٠	١,٤٦٠,٠١٨	٦٤٩,٢٥٩	٤,٣٣٧,٣١٤
التكلفة	(٣١٢,٠٠٨)	(٢٠,١٦٠)	(٨٣٥,٩٨٧)	(٤١٧,١١٢)	(١,٥٨٥,٢٦٧)
مجمع الإهلاك	١,٨٢٦,٣٤٩	٦٩,٥٢٠	٦٢٤,٠٣١	٢٣٢,١٤٧	٢,٧٥٢,٠٤٧
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٤/٦/٣٠	١,٨٢٦,٣٤٩	٦٩,٥٢٠	٦٢٤,٠٣١	٢٣٢,١٤٧	٢,٧٥٢,٠٤٧

٢٤ - إستثمارات عقارية

الرصيد في ٢٠٢٣/٠١/١	الأراضي	المباني	الأجمالي
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري
الرصيد في ٢٠٢٣/٠١/١	١٨,٤٠٠	١١,٣٠١	٢٩,٧٠١
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٣/٠١/١	-	١٣٣	١٣٣
الإضافات	-	(٢٤٨)	(٢٤٨)
إهلاك السنة	-	١١,١٨٦	٢٩,٥٨٦
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	١٨,٤٠٠	١٢,٥١٢	٣٠,٩١٢
التكلفة	-	(١,٣٢٦)	(١,٣٢٦)
مجمع الإهلاك	١٨,٤٠٠	١١,١٨٦	٢٩,٥٨٦
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	١٨,٤٠٠	١١,١٨٦	٢٩,٥٨٦
الرصيد في ٢٠٢٤/٠١/١	١٨,٤٠٠	١١,١٨٦	٢٩,٥٨٦
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٤/٠١/١	-	-	-
الإضافات	-	(١٢٥)	(١٢٥)
إهلاك الفترة	١٨,٤٠٠	١١,٠٦١	٢٩,٤٦١
صافي القيمة الدفترية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤	١٨,٤٠٠	١١,٠٦١	٢٩,٤٦١
التكلفة	-	(١,٤٥١)	(١,٤٥١)
مجمع الإهلاك	١٨,٤٠٠	١١,٠٦١	٢٩,٤٦١
صافي القيمة الدفترية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤	١٨,٤٠٠	١١,٠٦١	٢٩,٤٦١

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م

٢٥ - أرصدة مستحقة للبنوك

٣٠ يونيو ٢٠٢٤م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م	
بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	
١,٧٦٠,١٢٢	١,٦١٨,٥٧٠	حسابات جارية
٩,٤٣٢,٤٠٨	١٤,٦٦١,٤٢٠	ودائع
١١,١٩٢,٥٣٠	١٦,٢٧٩,٩٩٠	الأجمالي
٣,٠٣٩,٤٣٣	٢,٣٥٨,٩٥٦	بنوك محلية
٨,١٥٣,٠٩٧	١٣,٩٢١,٠٣٤	بنوك خارجية
١١,١٩٢,٥٣٠	١٦,٢٧٩,٩٩٠	الأجمالي
١٦٣,٩٣٧	٢٠٤,٧٧١	أرصدة بدون عائد
٩,٤٣٢,٤٠٨	١٤,٦٦١,٤٢٠	أرصدة ذات عائد متغير
١,٥٩٦,١٨٥	١,٤١٣,٧٩٩	أرصدة ذات عائد ثابت
١١,١٩٢,٥٣٠	١٦,٢٧٩,٩٩٠	الأجمالي

٢٦ - الأوعية الادخارية و شهادات الادخار

٣٠ يونيو ٢٠٢٤م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م	
بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	
١٦,١٣٦,٢٢٠	١١,٤١٥,٩٢٩	حسابات تحت الطلب
١٠٢,١٠١,٢٠٢	٧١,٦٨١,٣٣٠	حسابات لأجل وبإخطار
٤٦,٣٤٦,٤٤٨	٤٥,٦٣٣,٢٩٤	شهادات ادخار
٣٢٩,٠٥٢	١,٤٧١,٢٢٧	الحسابات الأخرى *
١٦٤,٩١٢,٩٢٢	١٣٠,٢٠١,٧٨٠	الأجمالي
٤,١٩٩,٣٨٢	٤,٦٣٦,٧٥٢	حسابات مؤسسات
١٦٠,٧١٣,٥٤٠	١٢٥,٥٦٥,٠٢٨	حسابات أفراد
١٦٤,٩١٢,٩٢٢	١٣٠,٢٠١,٧٨٠	الأجمالي
١٦,٤٦٥,٢٧٢	١٢,٨٨٧,١٥٦	أرصدة بدون عائد
١٤٨,٤٤٧,٦٥٠	١١٧,٣١٤,٦٢٤	أرصدة ذات عائد متغير
١٦٤,٩١٢,٩٢٢	١٣٠,٢٠١,٧٨٠	الأجمالي

* تتضمن الحسابات الأخرى في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م مبلغ -- ألف جنيه مقابل ٣,٠٨٩ ألف جنيه مصري في تاريخ المقارنة ، تمثل ضمان لارتباطات غير قابلة للإلغاء خاصة باعتمادات مستنديه - استيراد وتصدير والقيمة العادلة لتلك الودائع هي تقريبا قيمتها الحالية .

٢٧ - التزامات أخرى

٣٠ يونيو ٢٠٢٤م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م	
بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	
٥,٠٧٣,٢٧٥	٤,٣٤٦,٩٩٣	عوائد مستحقة
٣٣,٩٩٠	٢١,٧١٨	مصروفات مستحقة
١٥٠,٠٠٠	٢٣٤,١٢٩	الزكاة المستحقة شرعا
٣٧١,٦٤٣	١٩٢,٠١٧	توزيعات مساهمين
١,١٠٠,٠٧٤	٧٦٢,٩٤٧	ارصدة دائنة ودائنون مختلفون
٦,٧٢٨,٩٨٢	٥,٥٥٧,٨٠٤	الأجمالي

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م

٣٠ - الاحتياطات (تابع)

ب - احتياطي قانوني (عام)

٣٠ يونيو ٢٠٢٤م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري
٢,٣٦١,٣٤٤	١,٩١٤,٤٧٤
٤٠٤,٧١١	٤٤٦,٨٧٠
٢,٧٦٦,٠٥٥	٢,٣٦١,٣٤٤

الرصيد في أول الفترة / السنة المالية
محول من أرباح السنة المالية السابقة إلى احتياطي قانوني (عام)
الرصيد في نهاية الفترة / السنة المالية

ج - احتياطي رأسمالي

٣٠ يونيو ٢٠٢٤م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري
٣١,٥٧٩	٢٥,٢٣٣
٩,٧٣٢	٦,٣٤٦
٤١,٣١١	٣١,٥٧٩

الرصيد في أول الفترة / السنة المالية
محول من أرباح السنة المالية السابقة إلى احتياطي رأسمالي
الرصيد في نهاية الفترة / السنة المالية
* يمثل أرباح بيع أصول ثابتة تم تحويلها للاحتياطي الرأسمالي قبل إجراء توزيعات الأرباح وتم تكوينه وفقاً للمادة ٤٠ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١م.

د - احتياطي القيمة العادلة

٣٠ يونيو ٢٠٢٤م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري
٣,٣٩٦,٨٥٩	٣,٢١٤,٩٢٤
٢,٨٤٤,٦٢٦	١٥٧,٧٣٢
٩٧,٩٤٥	٢٤,٢٠٣
٦,٣٣٩,٤٣٠	٣,٣٩٦,٨٥٩

الرصيد في أول الفترة / السنة المالية
التغير في القيمة العادلة خلال الفترة / السنة
التغير في مخصص الخسائر الأتتمانية المتوقعة لأدوات الدين
الرصيد في نهاية الفترة / السنة المالية

هـ - احتياطي المخاطر العام

٣٠ يونيو ٢٠٢٤م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري
١٤٩,١٥٣	١٤٩,١٥٣
١٤٩,١٥٣	١٤٩,١٥٣

الرصيد في أول الفترة / السنة المالية
الرصيد في نهاية الفترة / السنة المالية

٣٠ و - الأرباح المحتجزة (متضمنة أرباح الفترة)

٣٠ يونيو ٢٠٢٤م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري
١٤,٦٤٤,٣٤٣	١٢,٠٢١,٤٨٦
٣,٠٩٦	١٣٤,٧٥٠
(١,٥٠٥,٩٧٥)	(١,٥٠٤,٨٦٩)
-	١٦,٨٧٧
(٤٠٤,٧١١)	(٤٤٦,٨٧٠)
(٩,٧٣٢)	(٦,٣٤٦)
٦,٩٥٦,٥٨٧	٤,٤٢٩,٣١٥
١٩,٦٨٣,٦٠٨	١٤,٦٤٤,٣٤٣

الرصيد في أول الفترة / السنة
المحول من احتياطي القيمة العادلة للأرباح المحتجزة
توزيعات أرباح
المحول من احتياطي المخاطر البنكية عن أصول الت ملكيتها للبنك
محول إلى الاحتياطي القانوني
محول إلى الاحتياطي رأسمالي
صافي أرباح الفترة / السنة
صافي أرباح الفترة / السنة والأرباح المحتجزة *
* الأرباح المحتجزة تمثل الفائض المرحل من أرباح البنك سنوياً وحتى الآن .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م

٢٨ - مخصصات أخرى

٣٠ يونيو ٢٠٢٤م بالآلاف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م بالآلاف جنيه مصري	
٣٣١,٤٢٤	٣١٠,٤٠٧	الرصيد في أول السنة
-	٥٣٥	تعديل رصيد أول السنة
٣٣١,٤٢٤	٣١٠,٩٤٢	الرصيد بعد التعديل
٤,٩٤٦	٢,١٦٦	فروق ترجمة عملات أجنبية
(١٥,٠٠٠)	(٣٤,١٧٤)	المستخدم خلال الفترة / السنة
٢٢,٦٨٢	١٠٦,٤٢٩	المكون من المخصصات
(٢٣,٠٣٩)	(٥٣,٩٣٩)	مخصصات انتفى الغرض منها
٣٢١,٠١٣	٣٣١,٤٢٤	الرصيد في آخر الفترة / السنة

٢٩ - رأس المال المصدر والمدفوع وأسهم الخزينة

يبلغ رأس المال المصدر والمدفوع مبلغ ٥,٦٧٧,٥٠٩ ألف جنيه مصري في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م بقيمة أسمية ١ دولار أمريكي للسهم وجميع الأسهم مسددة بالكامل .

عدد الأسهم	أسهم عادية بالآلاف جنيه مصري	أسهم خزينة بالآلاف جنيه مصري	الإجمالي بالآلاف جنيه مصري
٦٠٧,٤٧١,٤٥٠	٥,٦٧٧,٥٠٩	(٩,٨٩٢)	٥,٦٦٧,٦١٧
٦٠٧,٤٧١,٤٥٠	٥,٦٧٧,٥٠٩	(٩,٨٩٢)	٥,٦٦٧,٦١٧

- يبلغ رأس المال المرخص به مبلغ مليار دولار أمريكي .

- يبلغ رأس المال المصدر والمدفوع مبلغ ٦٠٧,٥ مليون دولار أمريكي بما يعادل ٥,٧ مليار جنيه مصري موزعة على ٦٠٧,٤٧١,٤٥٠ سهم وجميع الأسهم عادية .

٣٠ - الاحتياطات

٣٠ يونيو ٢٠٢٤م بالآلاف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م بالآلاف جنيه مصري	
٢٠,٣٦٤	٢٠,٣٦٤	احتياطي المخاطر البنكية العام (أ)
٢,٧٦٦,٠٥٥	٢,٣٦١,٣٤٤	احتياطي قانوني (عام) (ب)
٤١,٣١١	٣١,٥٧٩	احتياطي رأسمالي (ج)
٦,٣٣٩,٤٣٠	٣,٣٩٦,٨٥٩	احتياطي القيمة العادلة (د)
١٤٩,١٥٣	١٤٩,١٥٣	احتياطي المخاطر العام (هـ)
٩,٣١٦,٣١٣	٥,٩٥٩,٢٩٩	إجمالي

أ- احتياطي المخاطر البنكية العام

٣٠ يونيو ٢٠٢٤م بالآلاف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م بالآلاف جنيه مصري	
٢٠,٣٦٤	٣٧,٢٤١	الرصيد في أول الفترة / السنة المالية
-	(١٦,٨٧٧)	المحول من احتياطي المخاطر البنكية عن أصول ألت ملكيتها للبنك الى الأرباح المحتجزة
٢٠,٣٦٤	٢٠,٣٦٤	الرصيد في نهاية الفترة / السنة المالية

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م

٣١- النقدية وما في حكمها

١/٣١- لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التالية التي لا تتجاوز تواريخ استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء :

٣٠ يونيو ٢٠٢٣م بالآلاف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٤م بالآلاف جنيه مصري	نقدية
١,٦٢٩,٧١٧	٢,٢٤٤,٠٠٥	أرصدة لدى البنوك (أقل من ٣ شهور)
٣٧,٦٩٥,٣٥٩	٦٠,١٦٣,٧٢٣	أذون خزانة (أقل من ٣ شهور)
١٠,٤١٨,١٩٢	٨,٢٤٠,٤٥٧	الإجمالي
٤٩,٧٤٣,٢٦٨	٧٠,٦٤٨,١٨٥	

٢/٣١- لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية لم تتضمن قائمة التدفقات النقدية معاملات غير نقدية تتمثل فيما يلي:

أ- لم يشمل التغير في بند مرابحات ومشاركات للعملاء الحركة على أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون ببند أصول أخرى بمبلغ ٩٠,٦٩٣ ألف جنيه مصري بالإضافة إلى ديون معدومة بمبلغ ٢٠,٣٣٤ ألف جنيه مصري للعملاء .

ب- لم يشمل التغير في بند استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر فروق التقييم والتي أدرجت ببند احتياطي القيمة العادلة بمبلغ ٢,٩٤٢,٥٧١ ألف جنيه مصري.

٣٢- التزامات عرضية وارتباطات
أ - مطالبات قضائية

يوجد عدد من القضايا القائمة المرفوعة ضد البنك في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م وتم تكوين مخصص لتلك القضايا وما تم تكوينه يمثل التزام قانوني نتج عن حدث في الماضي وأمكن تقديره بدرجة يعتمد عليها ومن المتوقع تحقق خسائر عنها وتحملت به نتائج أعمال البنك.

ب - ارتباطات رأسمالية

بلغت تعاقبات البنك عن ارتباطات رأسمالية ٧٣٠,٧٠٤ ألف جنيه مصري عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م مقابل ٦٩٦,٤٩٨ ألف جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م متمثلة في ارتباطات عن تعاقبات أصول ثابتة وتوجد ثقة كافية لدى الإدارة من تحقق إيرادات صافية وتوافر تمويل لتغطية تلك الارتباطات.

ج - ارتباطات عن عمليات التوظيف والاستثمار

تتمثل ارتباطات البنك الخاصة بارتباطات عن عمليات التوظيف والاستثمار فيما يلي :

٣٠ يونيو ٢٠٢٤م بالآلاف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م بالآلاف جنيه مصري	ارتباطات عن توظيفات
٢,٩١٦,٠٢٣	٢,٢٥٦,٠٨٣	خطابات ضمان
١٢٥,٢٠٦	١١٨,٠٨٩	اعتمادات مستنديه استيراد
-	١,٢٥٠	الإجمالي
٣,٠٤١,٢٢٩	٢,٣٧٥,٤٢٢	

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م

٣٣- المعاملات مع أطراف ذوي علاقة
- مشاركات ومراجعات ومضاربات لأطراف ذوي علاقة

تتمثل المعاملات وأرصدة الأطراف ذوي العلاقة في نهاية الفترة / السنة المالية فيما يلي :

أ - مشاركات ومراجعات ومضاربات لأطراف ذوي علاقة

أعضاء الإدارة العليا وأفراد العائلة المقربين			
٣٠ يونيو ٢٠٢٤م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م	٣٠ يونيو ٢٠٢٤م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م
بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري
٢,٧١٧	١,٦١٤	٢,٧١٧	١,٦١٤
-	١,٥٠٠	-	١,٥٠٠
(١,١٢١)	(٣٩٧)	(١,١٢١)	(٣٩٧)
١,٥٩٦	٢,٧١٧	١,٥٩٦	٢,٧١٧
١٦٣	٢٥١	١٦٣	٢٥١

مشاركات ومراجعات ومضاربات وتسهيلات مع العملاء

أول السنة المالية

مشاركات ومراجعات ومضاربات صادرة خلال الفترة / السنة

مشاركات ومراجعات ومضاربات محصلة خلال الفترة / السنة

آخر الفترة / السنة المالية

عائد المشاركات والمراجعات والمضاربات *

* العائد المذكور ضمن الرصيد المدين للعمليات

- يوجد عمليات مشاركات ومراجعات ومضاربات ممنوحة لأعضاء الإدارة العليا وأفراد العائلة المقربين في نهاية يونيو ٢٠٢٤م بـ -- ألف جنيه مصري (مقابل ١,٥٠٠ ألف جنيه مصري في سنة المقارنة).

ب - ودائع من أطراف ذوي علاقة

أعضاء الإدارة العليا وأفراد العائلة المقربين			
٣٠ يونيو ٢٠٢٤م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م	٣٠ يونيو ٢٠٢٤م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م
بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري
١٦,١٢٠	١٧,٠٩٢	١٦,١٢٠	١٧,٠٩٢
٣٧,٤٢٠	١٠٨,٧٩٧	٣٧,٤٢٠	١٠٨,٧٩٧
(٣٧,٤٣٥)	(١٠٩,٨٧٦)	(٣٧,٤٣٥)	(١٠٩,٨٧٦)
١,٢٦٢	١٠٧	١,٢٦٢	١٠٧
١٧,٣٦٧	١٦,١٢٠	١٧,٣٦٧	١٦,١٢٠
٦٧٢	٨٠٦	٦٧٢	٨٠٦

الودائع في أول السنة

الودائع التي تم ربطها خلال الفترة / السنة

الودائع المستردة خلال الفترة / السنة

فروق تقييم

الودائع في آخر الفترة / السنة

تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة

الودائع السابقة بدون ضمان وتحمل عائد متغير وتسترد عند الطلب .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م

٣٤- صناديق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري (ذو العائد الدوري وذو العائد التراكمي)

صناديق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري (ذو العائد الدوري وذو العائد التراكمي)

- صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري (ذو العائد الدوري)

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة هيرمس لإدارة صناديق الاستثمار، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق ٥٠٠,٠٠٠ وثيقة قيمتها ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري خصص للبنك ٥٠,٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية ١٠٠ جنيه مصري) لمباشرة نشاط الصندوق.

وقد قام البنك بشراء عدد ١٦٢,٤٢٠ وثيقة المحتفظ بها بمبلغ ٢٢,٩٢٨,٤٩٦ جنيه مصري بلغت قيمتها الإستردادية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م بمبلغ ٤٦,٦٢٤,٢٨٥ جنيه مصري .

وقد بلغت القيمة الإستردادية للوثيقة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م مبلغ ٢٨٧,٠٦ جنيه مصري بعد توزيعات قدرها ٨٠,٧٥ جنيه مصري منذ بدء النشاط كما بلغت عدد وثائق الصندوق القائمة في ذات التاريخ ٤٩٦,٦١٨ وثيقة .

- صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري وبنك التجارى الدولى (ذو العائد التراكمى)

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك مع البنك التجارى الدولى بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة سى أى اسيتس مانجمنت لإدارة صناديق الاستثمار ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق مليون وثيقة قيمتها ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري خصص للبنك ٢٥,٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية ٢,٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصري) لمباشرة نشاط الصندوق.

وقد قام البنك بشراء عدد ٣٢,٠٠٠ وثيقة المحتفظ بها بمبلغ ٢,٣٥٣,٦٥٣ جنيه مصري بلغت قيمتها الإستردادية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م بمبلغ ٧,٥١٥,٢٠٠ جنيه مصري .

وقد بلغت القيمة الإستردادية للوثيقة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م مبلغ ٢٣٤,٨٥ جنيه مصري كما بلغت عدد وثائق الصندوق القائمة في ذات التاريخ ٣٤١,٠٦٢ وثيقة .

وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الاكتتاب يحصل بنك فيصل على أتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوقين وكذلك الخدمات الإدارية الأخرى التي يؤديها له ، وقد بلغ إجمالي الأتعاب والعمولات ١,٩١٤,٨٤٨ جنيه مصري عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات بقائمة الدخل .

٣٥- أحداث هامة

لا توجد أحداث لاحقة لتاريخ إعداد القوائم المالية .